دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الشرقي- التقرير النهائي

الملخـص

الفهـــــرس

المقدمـــــة	2
I- التشخيص الجهوي	4
1- الوسط الفيزيائي والطبيعي	4
2- المحيـــط البشري	9
3- التنمية الاقتصادية	10
4- البـــنى التحتيـــة	12
5- التجهيزات الجماعيـــة	14
6- الشبكة العمرانية الجهويـــة	15
7- التراث الثقافي والطبيعي والأثري	15
8- المـــحيط الحضري	16
II- التشخيص الترابي و الإشكاليات و التوجهات العامة للتهيئة	18
1- التشخيص الترابي	18
2- الإشكاليات العامة	21
3- التوجهات العامة للتهيئة	23
III- إستراتيجية التهيئة و التنمية	25
1- قواعد التهيئة و التنمية	25
2- النظرة الاستشرافية للتنمية	26
3- المحاور الإستراتيجية	31
4- المثال التوجيهي للتهيئة الترابية	31

المـــقدمـــــة

قامت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية تحت إشراف الإدارة العامة للتهيئة الترابية بإعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة مختلف التجمعات العمرانية والمناطق الحساسة للبلاد التونسية ومواصلة في هذا التوجه (إنجاز دراسات إستراتيجية تهم مجالات التهيئة والتعمير)، أقرّت الوزارة دراسات جديدة تتعلق بأمثلة توجيهية لتهيئة ستة مناطق اقتصادية وذلك قصد "خلق حركية اقتصادية بها لتدعيم دورها وتثمين مختلف مواردها".

وتندرج هذه الأمثلة الجهوية في إطار اجتماعي واقتصادي خاص، إذ أن البلاد التونسية انتهجت طرقا جديدة للتنمية تتميز بالبحث عن تنمية مندمجة وتشييد مجتمع معلومات. على المستوى الاقتصادي، تتميز هذه المرحلة بنمو متواصل وبالتحكم في التوازن الاقتصادي وكذلك باتخاذ عدة قرارات هامة من طرف الدولة ومنها : الانضمام إلى المنطقة الحرة للمبادلات، الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي والاندماج في السوق العالمية.

وتعتبر تونس اليوم، من ضمن البلدان التي بدأت تبرز نتيجة المجهودات الهامة المبذولة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية و النجاح في إقرار تحولات ديموغرافية. وقد كان لهذه التحولات الديموغرافية دور كبير في خلق نمو اقتصادي مستمّر ومتواصل وفي تجاوز مرحلة إعادة الهيكلة وذلك ببذل المجهودات لتجهيز مختلف جهات الجمهورية وبنشر سياسة فعالة للتضامن الاجتماعي.

وفي إطار تحقيق طموحاتها بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، قامت تونس بدعم مجهوداتها لتأهيل الميدان الاقتصادي والترابي وذلك بإدماج الجانب البيئي في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية كركيزة أساسية و كخيار من أجل تنمية مستديمة.

وفي هذا الإطار وضعت البلاد خطة في اتجاه كسب رهان المنافسة على مستوى القطاعات المنتجة والتكنولوجيات المتطورة وقطاع الخدمات. ولتحقيق هذه التوجهات الجديدة والانفتاح على الاقتصاد العالمي أصبح من الضروري قياس مختلف المكونات القطاعية للاقتصاد والمجتمع بالتوازي مع قياس البعد المجالي لتتشكل مميزات وعوائق الفضاء. إذ أن التهيئة الترابية "تنطلق من التحكم في النمو الاقتصادي، في طرق المنافسة في إطار تنمية مستديمة ومجتمع متضامن".

لم يعد بالإمكان اعتبار التراب الوطني في عملية التنمية مجرّد قاعدة للأنشطة الإنسانية، بل اعتباره العنصر المحرك لاستقطاب المستثمرين والكفاءات وعاملا هاما للإنتاجية. وبقدر ما تكون المنطقة جذابة بخاصياتها الطبيعية، والبنى التحتية الموجودة بها ومدنها وطرق التصرف فيها، بقدر ما تصبح قادرة على المنافسة لاستقطاب المستثمرين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لذلك فان التهيئة الترابية تصبح في حدّ ذاتها عاملا اقتصاديا لا يمكن فصله عن قيمة الاستثمارات في مجال الإنتاج.

"يعتبر المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية وثيقة لتهيئة فضاء الجهة الواحدة، فهو يحدد مختلف التوجهات الإستراتيجية للتراب الجهوي ويضبط أهم أهداف التهيئة والتجهيز في تناغم مع الخيارات التي تم ضبطها في المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني".

لذلك فان المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية هو قبل كل شيء أداة تهيئة ترابية، وهو وثيقة اتفاق وتراضي بين مختلف المتدخلين والفاعلين الجهويين. "إذ يمكّن من تأمين ترابط منطقي بين سياسات الدولة والجامعات الترابية والمؤسسات الوطنية للجهة". تمتد آفاقه إلى المدى البعيد 2021.

كما يعتبر المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية أداة توجيه لاختيار مواقع التجهيزات الأساسية، والخدمات ذات إشعاع وطني وكذلك كل ما يخص التنمية العمرانية ويلعب دورا هاما في تأهيل المناطق للاندماج و خصوصا التي تشكو صعوبات في هذا المجال، ويحرص على حماية الموروث الطبيعي. يترجم المثال التوجيهي للجهة الاقتصادية "بمخطط برنامج أو مشروع جهة". و من أهم أدوار المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية خلق :

- نظرة شاملة ومتكاملة للتنمية،
- منهج "مشاريع وطنية" لصالح علاقات ترابط جديدة بين مختلف المناطق،
- نظرة شراكة وطرق تشاور بين مختلف مناطق الجهة الواحدة.

وانطلاقا من اعتبار "دور الجهة في قدرتها على تكريس ضروريات النمو الوطني والمصالح الجهوية والمحلية" تتمحور أهداف المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية حول تكريس المصالح الوطنية والجهوية وذلك بـــ :

- تدعيم ودفع مشاركة الجهة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد بتحسين التنظيم الترابي الجهوي والتصرف المحكم في الموارد المحلية،
- دعم المجهودات الوطنية لاندماج البلاد في منظومة الاقتصاد العالمي بانفتاح التراب الجهوي وخلق علاقات تبادل بين أهم التجمعات العمرانية، و تدعيم المبادلات التجارية مع الخارج،
- الانخراط في منهجية التنمية المستديمة بالاعتماد في مختلف مستويات القرار على معايير اجتماعية وبيئية واقتصادية،
- تنويع القاعدة الاقتصادية للجهة، بتثمين الإمكانيات والكفاءات البشرية والمساعدة على الترفيع في عروض الشغل،
- تحسين قدرات الجهة على المنافسة بتجهيزها بمختلف البنى التحتية الضرورية والتكنولوجيات الحديثة التي تتلاءم وتنسجم مع متطلبات الاقتصاد الحديث (قطب للتكوين، قطب تكنولوجي،.....الخ)،
- التنسيق بين مختلف ولايات الجهة الاقتصادية الواحدة مع التأكيد على ضرورة خلق علاقات تكامل مع الجهات الأخرى.

تندرج دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الشرقي ضمن سلسلة الدراسات في مجال تهيئة التراب الوطني و طبقا لما جاء في الضوابط المرجعية، تتكون الدراسة من ثلاث مراحل وهي كالتالـــي :

المرحلة الأولى أدت إلى تقديم وإبراز مميزات وإمكانيات الجهة والعوائق والى تحديد الإشكاليات القطاعية والمجالية، ووضع التوجهات العامة للتهيئة. و مثل تقرير المرحلة الأولى أداة للتعريف بالجهة "كوحدة ترابية" يغطي فضاءا اقتصاديا فعالا وكذلك فضاءا لتهيئة إيكولوجية.
المرحلة الثانية اعتمدت بالأساس على وضع فرضيات التهيئة والتنمية للجهة لاختيار الفرضية الأمثل لتعتمد في صياغة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية (سلم 1/400.000). ومخطّط برنامج و أدوات تنفيذه.
ويضم المخطط البرنامج مختلف البرامج والمشاريع التي سيتم إنجازها مع تحديد مداها وكلفتها والمتدخلين.

أما المرحلة الثالثة فتتمثل في إعداد الملف النهائي الذي يشمل التقارير التأليفية للمراحل السابقة والمثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية (سلم 1/400.000) والأطلس الخرائطي.

وتمثل هذه الوثيقة ملخص التقرير النهائي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الشرقي.

I-التشخيص الجهوي

1- الوســـط الفـــيزيائي والطبيـــعي

*** الجيومرفولوجيا والمناطق الطبيعيـــة**

تمسح جهة الجنوب الشرقي 5586300 هكتارا، أي قرابة 1/3 التراب الوطني. وتمتاز بتنوّع مناطقها الطبيعية، إذ نجد بها قرابة 10 مناطق وهي : جزيرة جربة، الجفارة، جبال مطماطة، الظاهر، الواعرة، العرق الشرقي الكبير، شط الفجيج، السهول الفيضية الجنوبية، العارض، وسقي الحامة ومنزل حبيب.

وتمتاز كل منطقة بخصوصياتها وصبغتها ومكوناتها الطبيعية نذكر منها :

- تأقلم الحيوانات والنباتات والسكان مع خصوصيات المناخ القاحل الذي يميز الجهة،
- ساحل هـــام وفرص متاحة لاستغلاله في تطوير قطاع السياحة الشاطئية،
- تنوع المناظر الطبيعية،
- مساحات شاسعة للأراضي الرملية المنحوتة والعرق،
- توسع الرق والقشور الحجريّة،
- تجزئة الفسقيات وأحواض الصرف، وأهمية مساحات السيلان والتخديد،
- توسع الأراضي المالحة والنبكات والشطوط.

*** المنـــــاخ**

تخضع جهة الجنوب الشرقي إلى مركزي تأثير مناخي: المركز الأول الصحراء من الجهة الغربية وهي مصدر مناخ شبه مداري صحراوي جاف وحار والمركز الثاني خليج قابس من الشمال الشرقي وهو مصدر مناخ متوسطي رطب نسبيا. ويهيمن المناخ الجاف على 30 ٪ من التراب الجهوي والجاف الصحراوي على بقية الجهة.

يتراوح المعدل الشهري للحرارة في الشتاء بين 10 و 12 درجة وبين 18 و 20 درجة في الربيع ويصل إلى 30 درجة في الصيف ثم ينخفض إلى 20 و 22 درجة في الخريف. ويعتبر شهر جويلية وشهر أوت أكثر الأشهر حرارة إذ تتراوح بين 28 و 32 درجة. تهب الرياح في فصل الخريف والربيع من الجنوب الغربي والغرب والشمال الغربي وتكون جافة وحارة وحاملة للرمال مما تسبب في إتلاف الزراعات والنباتات الرعوية. أما في فصل الصيف فيضعف تواتر الرياح الغربية والجنوبية الغربية إلا أنها تبقى في بعض الأحيان قوية وحارة وتتسبب في رياح الشهيلي ويتغير اتجاه الرياح المهينة إلى الشمال الشرقي بمنطقة قابس.

تعد أيام نزول المطر بجهة الجنوب الشرقي قليلة نسبيا، إلا أن حدتها وكثافتها تكون مرتفعة خاصة في فصل الخريف مما ينتج عنه خطر الانجراف خاصة على مستوى السفوح

تمر الجهة بفترة جفاف تتراوح بين 150 و 180 يوما في السنة.

*** مـــوارد التربـة**

تعتبر موارد التربة بالجهة هشة و حساسة وذات مردودية فلاحية محدودة.

*** المـــوارد المائيـــة**

- يقدر حجم الموارد المائية للجهة ب 473 مليون متر مكعب. وتتوزع كالآتي : المياه الجوفية : 328 مليون م^3، مياه السيلان 131.3 مليون م^3، أما حجم المياه المعالجة فيبلغ 17 مليون م^3 .

تتركز أقدم الجسور المهيأة في كل من مطماطة وتمزرط، تشين زمرتن، بني خداش، قرماسة، شنني، دويرات وعوني.
تعتبر الموارد المائية بجهة الجنوب الشرقي هامة ألا أنها متقلّبة وذات نوعية رديئة (نسبة ملوحة مرتفعة).

تختص مياه الموائد العميقة لجهة الجنوب الشرقي بنسبة ملوحة هامة. كما نجد ثلاث محطات لتحلية المياه بكل من قابس وقلالة وجرجيس تقدر طاقة استيعاب اليومي بحوالي 30000 م^3 بقابس و20000 م^3 و15000م^3 بجرجيس، تقوم هذه المحطات بتحلية المياه الجوفية التي تفوق نسبة ملوحتها 6 غرام في اللتر.

* **النباتات الطبيعية والموارد الرعوية**

يعتبر تحسين المراعي ضرورة ملحة مهما كانت طريقة الاستغلال وذلك للاعتبارات التالية :

- أهمية مساحات المراعي وحالة تدهور الغطاء النباتي الطبيعي بها خاصة ببعض المناطق.
- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطيع بالجهة،
- تدهور الوسط البيئي إلى حد الوصول إلى مستوى التصحر وتعتبر المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي وتثمينه أحسن ضمان للحد من هذا الخطر،
- نظرا لخصوصية الوضعية العقارية للمراعي ذات الاستعمال المشترك وبعدها، نتج عنه غياب ممثل مؤثر وفعال يضمن استمرارية أشغال الترميم والتهذيب أو التصرف المحكم في الموارد الطبيعية.

* **إشكاليات الاستغلال و التصرف و التدهور واستصلاح الموارد الطبيعية**

- المؤهلات والعوائق في التصرف في الموارد الطبيعية

المـــــوارد	المـــؤهلات	العـــوائـــــق
المنـــاخ	– درجات حرارة وقوة رياح يمكن استغلالها لإنتاج طاقة شمسية وطاقة ريحية هامة	- أمطار ضعيفة، محتملة ومتفرقة - رياح مسببة للانجراد والجفاف - جفاف مستمر (أكثر من 150 يوما)
التشكـــل	– تنوع المناظر الطبيعية (10 مناطق) – ساحل قابل للاستغلال	- وجود شبكة ممرات ريحية - مساحات شاسعة من بحور الرمال (العرق) ومن الأراضي الرملية المنحوتة - توسع الرق - تجزئة الفسقيات وأحواض الصرف وأهمية مساحات السيلان والتخديد - توسع الأراضي المالحة والشطوط والسباخ
موارد التربـــة	– تربة معدنية داشنة (41% من التربة) تربة تصلح لتهيئة فسقيات	- تربة هزيلة وغير عميقة
	– تربة نتيجة عوامل حضينة وطميمة (32 %) تصلح لزراعة الحبوب وتحسين المساحات الرعوية	- تربة متوسطة العمق وتفتقر إلى المواد العضوية وقدرة متوسطة على خزن المياه
	– تربة صالحة للرعي (9.05 %)	- تربة تفتقر إلى المواد العضوية
	– تربة ملحية تحتل مساحات كبيرة 6 % و تستغل للرعي	- تربة غير صالحة للفلاحة
الثروة المائيـــة الباطنية	– موارد مائية باطنية : متوسطة إلى هامة (حسب المناطق) – موارد مائية هامة للطبقات الجوفية الصحراوية (720 مم^3 في السنة) – نسبة استغلال الموائد العميقة 57 % – تحلية واستغلال المياه المعالجة (موارد مائية غير تقليدية قابلة للتثمين)	- المائدة العميقة : نسبة ملوحة مرتفعة أكثر من 5 غ في اللتر - المائدة الباطنية : شديدة الاستغلال 10200 بئرا - كلفة تحلية المياه مرتفعة - ضعف استغلال المياه المعالجة
الثروة المائيـــة السطحيـــة	– كمية المياه السطحية تبلغ قرابة 131.3 مليون متر م^3 في السنة (71.3 مليون م^3 بتطاوين، 16 مليون م^3 بمدنين و44 مليون م^3 بقابس) – تحكم ومعرفة في طرق تهيئة منشآت المحافظة على المياه والتربة ووجود خزانات مياه أمطار	- تكلفة مرتفعة لتهيئة منشآت لتعبئة المياه. - أمطار متقلبة وصعوبة تحديد مقاسات المنشآت - المحافظة على المياه والتربة
الحساسية للتصحر	-	- 55 % من الأراضي الحساسة من مشكلة التصحر - 21 % من الأراضي القاحلة
المراعي والنباتات الطبيعيـــة	– مراعي الواعرة والظاهر – مراعي النباتات الملحية والصالحة لرعي الجمال – نباتات طبيعية يمكن استغلالها للعطور وللطب	- محدودية الموارد الرعوية الدائمة - خطورة تدهور الموارد الطبيعية والانجراف الجيني - كثرة استغلال المراعي على كامل المساحات المخصصة

التدهور والأخطار وعدم التوافق بين الاستعمال والتحولات

الأنشطـــة	الاستعمالات الملائمـــة	الأخـــطار
النشاطات الفلاحية وطرق الاستغلال	- عادات قديمة ومتوارثة في الفلاحة وراء الجسور - غراسة الزيتون، غراسة قابلة للاستمرار وراء الجسور وفي الأراضي الساحلية - تنوع الأشجار المحلية - عدد هام من الفلاحين : 54211 فلاحا	- خطر توسع الزراعات في الأماكن الهشة والحساسة للانجراف - غراسة الحبوب عوضا عن الأشجار تمثل خطرا كبيرا للتدهور (خطر التصحر)، - مناطق عمومية سقوية غير مستغلة - تجزئة المستغلات (61 % من الأراضي أقل من 20 هكتارا)
التحولات في النظام العقاري	- نظام جماعي لا يشجع على توسعة الزراعات الجديدة (المحافظة على الأشجار الموجودة والحد من خطر التدهور)	- خطر التنازع على حق الاستعمال
الاستعمالات وانجراف الأراضي	- محدودية خطر الانجراف المائي نتيجة طبيعة شبكة أحواض الصرف والانحدار الضعيف	- الانجراف الريحي يهدد قرابة 165546 هكتارا
التنوع البيولوجي	- موروث طبيعي غني وهام	- انخفاض مساحات الغطاء النباتي - قطع الشجيرات لاستعمالها في المحروقات - تقهقرالتنوّع النباتي، والتنوع البيولوجي وخاصة الفصائل التي تمثل منفعة اقتصادية و تستعمل كغذاء حيواني
إشغال الأراضي والمنظومات الطبيعية	- تقلص مساحات المناطق الحساسة (قرابة 6 % في منزل حبيب) وهذا الاحياء نتيجة للأشغال التي تمت من قبل الدولة للحد من مشاكل التصحر	- تقلص مساحات المراعي لفائدة الزراعات - تدهورالغطاء النباتي بارز على مستوى الأراضي الصالحة للفلاحة
النشاط الفلاحي وصبغة الأراضي	- أهمية الأراضي المخصصة للرعي : أشغال إحيائها وحمايتها	- زراعة أشجار في الأماكن المهملة والغير صالحة 97444 هك - زراعة الحبوب في أمكان غير صالحة لذلك : 80 % من المساحة المبذورة قمحا تعتبر متدهورة
التكثيف وزيادة ملوحة الأراضي	-	ظاهرة موجودة خاصة في المساحات المسقية بمياه مثقلة (أكثر من5غ/لتر) في المناطق التالية : الجرف، جرسيس، قابس، الحامة، منزل حبيب
التكثيف والاستغلال وملوحة المياه الجوفية	-	استغلال مفرط للموائد المائية : ملوحة الموائد التالية : شبه جزيرة الجرف، مائدة واد السمار، مائدة أم التمر، الفجيج، قابس الشمالية، قابس الجنوبية، منزل حبيب
التنمية العمرانية الاقتصادية والانجراف البحري	- إنجاز دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة قابس الجرف	تقهقر حد الشاطئ بعدة أماكن على طول سواحل جزيرة جربة بناء النزل من الجهة الشرقية والجنوب الشرقي لجربة أدى إلى إكتناز وتمدد السهم بين برج كستيل و رأس الرّمل زيادة مشاكل الانجراف خاصة على مستوى الهضاب الساحلية إستغلال مجاري المياه يزيد من خطر تعكر المياه تمدد المرافئ لتوسع ميناء الزرات وبو غرارة في اضطراب حركة السواحل
تدهور نتيجة التلوث البحري	-	المركب الكيميائي بقابس تسبب في عدة أضرار للمحيط تقهقر الغطاء النباتي، تلوث هوائي وبحري
زراعة الزيتون والتلوث بالمرجين	-	استخراج الزّيت أدى إلى إنتاج كميات هامة من المرجين يحتوي على عدة مواد غير قابلة للتحول
أشغال التنمية المحلية والجهوية	- انجازات هامة - إصلاحات على مستوى أحواض الصرف والحد من خطر التصحر	قلة وعدم التنسيق بين مختلف المتدخلين على مستوى الشواطئ الحجرية في شبه الجزيرة الجرف تأخر الشاطئ الحجري

*** الوضعية العقارية وتجزئة الأراضي**

يعتبر تغيير استغلال الأرض في غير صلوحيتها (نوعية الزراعات) من أهم أسباب تدهور المحيط، وقد ساهمت تجزئة الأراضي في تضخم هذا المشكل إذ أن 61 % من المستغلات الفلاحية تمسح أقل من 20 هكتارا.

تمسح الأراضي الفلاحية قرابة 3165395 هكتارا 4/3 منها مساحات رعوية، أي قرابة 2543415 هكتارا. تمثل الأراضي المزروعة 11 % من مجموع الأراضي، أمّا الأراضي الغير فلاحية فتمثل قرابة 42.6% من المساحة الجملية.

*** حالـــــة المحيـــــط**

على مستوى الجهة، يعاني 30 % من التراب الجهوي من مشكلة التصحر، 59 % بدرجة أقل و 11 % أصبحت قاحلة.

وتبرز مظاهر تدهور التربة في مختلف المشاهد الريفية بالجهة.

يظهر مشكل الانجراف المائي في 63 % من تراب ولاية مدنين و 61 % من لولاية قابس. أما الانجراف الريحي فيظهر بمنزل حبيب، الظاهر، الحيزمة، واد السبط، عرق النساء، العريقات، القرابط، الشهبانية، النفاتية، بوحامد، الواعرة... الخ ويمس 165546 هكتارا أي قرابة 18.1 % من تراب ولاية مدنين و 13.3 % من تراب ولاية قابس و 50 % من تراب ولاية تطاوين. تظهر الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي على مستوى المجموعة النباتية والغطاء النباتي.

يظهر التدهور نتيجة تحولات في إشغال الأراضي وفي المنظومات الطبيعية جليا خاصة على مستوى المساحات الرعوية التي انخفضت مساحتها ب 24 % لصالح الزراعات الأخرى والتوسع العشوائي للأراضي الزراعية.

يعتبر الاستغلال المفرط للمائدة المائية في مدنين وبدرجة أقل في قابس أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الملوحة في الماء.

وقد تم إقرار موائد شبه الجزيرة الجرف وقابس الشمالية والجنوبية كمناطق تحجير كما يعتبر الانجراف البحري إحدى المشاكل التي تهدد التوازن البيئي بالجهة. وقد تم رصد هذه الظاهرة بسواحل جربة التي عرفت تأخر حدها الشاطئ.

أما التدهور الناتج عن التلوث البحري فيهم خليج قابس نتيجة التلوث الكيميائي (المنطقة الصناعية بقابس) والذي يمكن أن يؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى عدة اضطرابات في المنظومة البحرية. أما التدهور الناتج عن تلوث الهواء فهو نتاج عن الملوثات المنفوثة في الهواء من قبل المركب الكيميائي بقابس.

كما يعتبر المرجين إحدى العوامل الملوثة لمحيط الجهة.

*** تأثير أنشطة التصرف في الموارد الطبيعية والحد من خطر التصحر والتنمية الريفية**

- التشجير والنباتات الغابيــة

قامت دائرة الغابات بعدة أشغال لتثبيت الكثبان الرملية وإنجاز أحزمة غابية. وقد مكنت هذه الأشغال من تشجير قرابة 4351 هكتارا أي قرابة 60 % من البرنامج المنصوص عليه و 700 كلم من الطابية، أي 61 % من البرنامج أما بقية الأشغال فقد اهتمت بصيانة الطوابي الموجودة (47 % بمدنين،68 % بقابس و 17 % بتطاوين).

- النباتات الرعويــة

تمــت زراعة النباتات الرعويـــــة على أراضي دولية وأراضي جماعية و كذلك أراضي خواص، وقد تمت برمجــة 1200 هكتارا أنجز منها 25 % بكل من ولاية قابس ومدنين.

أما أشغال الحماية فتهم مشروع تخصيص جزء من الأراضي الرعوية لتحسين غطائها النباتي وقد تمت هذه العملية على أراضي جماعية تخضع للنظام الغابي بكل من الواعرة والظاهر، منزل حبيب والعوينات. وقد تم خلال المخطط العاشر إنجاز قرابة 9000 هكتار مـــن جملة 17500 هكتارا المبرمجة أي بنسق إنجـــاز يساوي 2250 هكتارا في السنة ونسبة إنجاز تساوي 51 %.

وقد خصت استراتيجية تنمية الجنوب الكبير قطاع تربية الماشية ببرامج مندمجة تشمل تنمية القطيع وتهيئة المراعي وذلك بتوفير نقاط المياه والتغطية الصحية والمسالك ومراكز الخدمات ومراكز الاستراحة وغراسة الأشجار وتطوير الزراعة العلفية.

- أشغال المحافظة على المياه والتربة

تهم تهيئة المنشآت للمحافظة على الماء والتربة تهيئة السفوح وطرق المياه. وقد تمت تهيئة قرابة 128400 هكتارا و 1260 منشأة للنشر وإعادة التعبئة خلال المخطط العاشر والعشرية السابقة 1990-2000.

2- المحيـــط البشـــري

* **التعميـــر في الفضاء الجهـــوي**

بلغ عدد السكان 918657 ساكنا سنة 2004 أي 9.2 ٪ من مجموع السكان بالجمهورية 47 % من السكان تتمركز بولاية مدنين إذ تعتبر أهم تجمع بشري. كما تستقطب الجهة الساحلية 51.1 % من مجموع السكان. كما يلاحظ أن 80.5 % من السكان يؤمون المدن الكبرى. وتعتبر كل من جزيرة جربة وجرجيس وبن قردان وقابس الكبرى أهم المراكز العمرانية بالجهة إذ تضم 3/2 السكان البلديين.

* **الكثافـــة السكانيـــة**

تختلف الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى وتتراوح بين 900 ساكنا في الكلم^2 على الساحل و10 ساكنا في الكلم^2 في المناطق الصحراوية.

88.3 % من مجموع سكان الجهة يتمركزون بمنطقة صغيرة تنحصر بين البحر والجبل ولا تمثل إلا 3/1 المساحة الجملية للجهة. تتراوح الكثافة السكانية بين 200 و 350 ساكنا في الكلم^2 في منطقة قابس الكبرى وتصل إلى 919 ساكنا في الكلم^2 في كل من غنوش وجزيرة جربة.

أما في بقية المناطق الساحلية وحول مدنين، تنخفض الكثافة لتتراوح بين 60-160 ساكنا في الكلم^2. على مستوى المناطق الجبلية والمناطق الممتدة على سفوح الجبال، والمناطق الحدودية تتراوح الكثافة بين 10 و 40 ساكنا في الكلم^2 أما في المناطق الصحراوية الغربية والجنوبية فتنخفض الكثافة إلى أقل من 10 ساكنا في الكلم^2.

* **الهجـرة وأدفاقـــها**

تبرز حركة الهجرة كظاهرة أساسية بالجهة وذلك منذ بداية القرن العشرين، إذ لا تتجاوز نسبة الذكور بها 96.5 مقابل 100.4 علـــى المستوى الوطني. وقـــد بلغ فارق الهجرة في جهة الجنوب الشـــرقـــي (الهجرة الخارجية غير محسوبـــة) 2345 شخصا بين 1999 وسنة 2004.

* **الحركيـــة الديمغرافيـــة**

تعتبر سنوات النصف الأول من الثمانيات سنوات التحول الديموغرافي للجهة. و يبرز تطور المؤشرات الديموغرافية أن نسبة الولادات قد تراوحت بين 14 و 16‰ مقابل 16.7 ‰ على المستوى الوطني. أما نسبة الخصوبة فقد تراوحت بين 183.9 إلى 55.2 ‰ بتطاوين وبين 164.6 إلى 57.4 ‰ بمدنين وبين 167.7 ‰ بقابس مقابل 130.5 و59 ‰ على المستوى الوطني.

أما نسبة الوفيات فهي متقاربة بين مختلف الولايات وتعكس مستوى تأطير صحي متقارب بين مناطق الجهة وباقي التراب الوطني وقد بلغت 6.1 ‰ بالجهة مقابل 5.8 ‰ كمعدل وطني.

- انخفض معدل حجم الأسرة من 5.2 سنة 1994 إلى 4.93 شخصا سنة 2004، إلا أن هذا المعدل يتجاوز المعدل الوطني (4.53 شخصا). 4 %.
- تبلغ نسبة النشطين بالجهة 39.8 % مقابل 45.6 % على المستوى الوطني
- أما نسبة المشتغلين تساوي 22.9 % وهي أقل من المستوى الوطني ب 0.9 % أي أن نسبة التكليف بلغت 4.35 شخصا مقابل 3.73 شخصا على المستوى الوطني.
- أمّا نسبة العاطلين فقد بلغت 13 % مقابل 13.9 % على المستوى الوطني. إلا أن هذه النسبة لا تعكس الوضعية الصحيحة للجهة بما أن الجهة تشكو من ظاهرة هجرة النشطين وقد بلغت نسبة البطالة بمدنين 10.4 % أما في قابس وتطاوين فهي على التوالي 15.2 % و 15.7 %.

3- التنميـــة الاقتصاديـــة

*** الفلاحـــة**

- الإمكانيات والتحولات في النشاط الفلاحي

شهدت الجهة ، خلال العشريات المنقضية عدة تحولات وتغييرات ارتبطت بتدخلات الدولة والقطاع الخاص للحد من الانعكاسات السلبية للمناخ الطبيعي. وقد شهدت الجهة خلال العشريتين الماضيتين ظهور فلاحة سقوية، ساهمت في تثمين الموارد والتقاليد المحلية. وقد ساهمت الزراعات السقوية والبيوت المكيفة في إنتاج الباكورات والخضر والغلال وفي اكتساح السوق الوطنية والخارجية (حجم الصادرات).

تمتد المساحات الصالحة للفلاحة على 525120 هكتارا وتمثل 11 % من مجموع كل المساحات على مستوى كامل الجمهورية على فضاء ترابي يمثل 34 % من التراب الوطني.

وتركزّ أهم الأراضي الفلاحية بالجهة الساحلية الأقل امتدادا (5.8 ٪ من المساحة الجهوية) إذ تمتد على 185178 هكتارا أي ما يقارب 70.3 ٪ من مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة. وتعتبر مدنين أهم منطقة توجد بها الأراضي المزروعة إذ نجد بها 57 ٪ من مجموع الأراضي تتبعها كل من قابس 25 ٪ وتطاوين 18 ٪. وتتميز المنظومة الزراعية بالخاصيات التاليـــــة :

- هيمنة غراسة الأشجار على 316580 هكتارا أي قرابة 80 ٪ من الأراضي المزروعة ولا تمثل سوى 15 ٪ من الموارد من زراعة الأشجار على المستوى الوطني.

- المساحات السقوية وقدرة فلاحة الجنوب الشرقي على المنافسة.

يتكوّن القطيع من 1135000 رأسا منها 60 % خرفان وتمثل 10 % من القطيع الوطني. ويعتبر نشاط تربية الماشية من التقاليد الرعوية الخاصة بالجهة خصوصا في المناطق الجبلية والصحراوية أين نجد 58 % من الضان و68 % من الماعز أما المنطقة الوسطى فتضم من 20 إلى 25 % من القطيع (الضان وماعز).

وتعتبر الموارد المائية الهامة للطبقات الجوفية الصحراوية الركيزة الأساسية لمشروع الجنوب الكبير وستشمل تهيئة مياه الطبقات الصحراوية إحداث آبار وقنوات تحويل ومنشآت ضخ وخزن وبعث مناطق سقوية جديدة إلى جانب توطين السكان وتحسين ظروف عيشهم.

*** قطاع الصيد البحـــري**

يعاني قطاع الصيد البحري من عدة صعوبات نتيجة إتلاف الثروات البحرية بخليج قابس، نتيجة تلوّث البحر والصيد المكثف ويبلغ إنتاج الجهة من السمك 24000 طنّا : وتتوزع كالآتي : 63.8 % بولاية مدنين و 36.23 % بولاية قابس. تساهم جرجيس لوحدها ب 10 % من الإنتاج الوطني أما مساهمة الجهة فتبلغ 22 % مقابل 48 % سنة 1991.

*** الصناعـــة**

تطور عدد المؤسسات الصناعية بالجهة إذ بلغ 1515 مؤسسة سنة 2004 بعد أن كانت الجهة لا تضم سوى 552 مؤسسة سنة 1997. وقد تضاعف حجم العمال من 8677 ليصبح 17686 كما شهد حجم الاستثمارات تطورا هاما فقد بلغت سنة 2004 972.622 مليون دينارا بعد أن كانت سنة 1997 ، 404.154 مليون دينارا أي بمعدل 140.6 % كنسبة تطوّر. وتبين هذه النتائج أن النسيج الصناعي الجهوي قد تدعم في الفترة الممتدة بين 1997 و 2004 مع توجهات لبعث مؤسسات صغرى إذ أن معدل عدد العمال انخفض من 15.7 إلى 11.7 عاملا.

العقار الصناعي يشمل على 893 هكتارا ونصفها مهيكل.

تحتل مؤسسات الصناعة الكيميائية المرتبة الأولى من حيث مؤشر موطن شغل/مؤسسة : 84.2 بكلّ مؤسسة سنة 2004 وقرابة 2779 موطن شغل ، أي قرابة 15.7 % من مواطن الشغل بالقطاع الصناعي. ولم يتطوّر هذا القطاع مقارنة بباقي الأنواع الأخرى مثل الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، الإكساء والجلد ومختلف الأنواع الأخرى.

تتركز أغلب المؤسسات الصناعية بالمنطقة الصناعية الموجودة بقابس الكبرى وبالمنطقة الساحلية إذ نجد بها 54 % من المؤسسات، وتستأثر ب 82.3 % من الاستثمارات و تشغل 70.5 % من مواطن الشغل بالجهة. أما المنطقة الوسطى فتضم 27 % من المؤسسات وتتمتع ب 13 % من حجم الاستثمارات وتضم 22 % من العمال. ويعتبر قطاع الصناعة في المناطق الصحراوية والجبلية هامشيا و محدودا جدا.

يعتبر القطب الصناعي بقابس أهم المؤسسات الصناعية إذ يضم 26.1 % من مجموع مؤسسات الجهة ونصف المشتغلين بالقطاع الصناعي بالجنوب الشرقي (46.8 %) ويتمتع ب 70.8 % من حجم الاستثمارات.

أما في المنطقة الوسطى فينشط القطاع الصناعي بكل من مدنين والحامة إذ نجد بهما على التوالي 149 مؤسسة و159 أي 38.7 % و 36.3 % من مجموع المؤسسات الموجودة بالمنطقة الوسطى.

تتميز الجهة بإمكانات كبيرة إذ تتميّز بنيتها الجيولوجية بوجود وتكاثف المقاطع والموائد الطاقية. وهذا يتيح توافر عديد الموارد المستعملة في صناعة مواد البناء. تتكون مواردها الطاقية من الجيوب النفطية ويمثل إنتاج حقولها الحالي 70 % من الإنتاج الوطني للنفط الخام.

*** السيـــــاحة**

تتمتع الجهة بخصوصيات طبيعية يمكن استغلالها لخلق سياحة ايكولوجية مرتبطة بالجبال والصحراء ويمثل القطب السياحي جربة- جرجيس أهم قطب سياحي بالجهة أين تتركز أغلب المنشآت السياحية. تعتبر جهة الجنوب الشرقي ثالث قطب سياحي بالبلاد على مستوى طاقة الإيواء إذ توفر 49662 سريرا و 152 وحدة سياحية. على مستوى النشاط يتميّز القطب السياحي جربة جرجيس بارتفاع نسبة الإشغال : 56.4 % مقابل 55.6 % بياسمين الحمامات و 55 % بجهة سوسة – القيروان. ويوفر هذا القطب 23 % من النزل الفخمة (مصنفة 4 و 5 نجوم) التي توفر 42 % من مجموع الأسرة. إلى جانب النزل نجد القرى السياحية و المخيمات و الفنادق العائلية التي توفر 3500 سريرا وتؤمن إيواء شريحة من السياح التي تحبذ السياحة الصحراوية والطبيعية.

تشكو الجهة من تدني مستوى الخدمات في المطاعم (نشاط شبه سياحي) إلا أنه أصبح تطوره وتأهيله من الضروري لمجابهة المنافسة العالمية. يؤمن مطار جربة- جرجيس وصول السياح، ويعتبر إحدى دعائم تطور القطاع السياحي بالجهة. ومن العناصر الهامة التي تعزز قدرة الجهة على المنافسة إذ بلغ عدد حركة الطائرات 20279 حركة سنة 2004، أي قرابة 22.4 % من مجموع حركة الطائرات المدنية على المستوى الوطني.

استأثرت جهة الجنوب الشرقي بأكبر حجم إستثمارات في الميدان السياحي طيلة الخمس سنوات الماضية (2000-2004) : 364.3 مليون دينارا، أي قرابة 26.3 % من الحجم الجملي للاستثمارات المنجزة على الصعيد الوطني.

تعتبر جزيرة جربة أهم منطقة سياحية بالجهة إذ تضم 32900 سريرا ويبلغ عدد الليالي المقضاة بها 7.3 مليون ليلة، أي قرابة 81.6 % من طاقة استيعاب الأسرة و 88 % من عدد الليالي المقضاة بالجنوب الشرقي. أما بجرجيس فيبلغ عدد الأسرة المستغلة بها 5410 سريرا وعدد الليالي المقضاة 124500 ليلة.
تفتقر مدينة قابس إلى المنشآت السياحية إذ لا توفر إلا 1062 سريرا مستغلا أي 2.6 % من قدرات الجهة و 60810 ليلة أي 4.8 % أما في باقي المناطق فلا نجد منشآت تستحق الذكر.
تعكس هذه النتائج مدى الاستغلال المفرط للساحل بجزيرة جربة رغم وجود عدة فضاءات شاسعة أخرى غير مستغلة بكل من جرجيس وشرق بن قردان وغرب وشمال قابس.

وقد تم إنجاز عدة دراسات تتعلق بتحديد إمكانيات الجهة لتنشيط هذا القطاع وخلق منتوج سياحي جديد يتماشى مع المحيط الطبيعي للجهة ويأخذ بعين الاعتبار حساسية المناطق والمنظومات الايكولوجية الموجودة بها.
يوفر قطاع السياحة بالجهة 22 % من مجموع مواطن الشغل بالقطاع السياحي بكامل الجمهورية.
إلى جانب المناطق السياحية الموجودة فقد تم تدعيم القطب السياحي جربة جرجيس ببرمجة عدة مناطق سياحية ساحلية أخرى نذكر منها للاّ حضرية بجربة، وللامريم بجرجيس وشيخ يحيى بأجيم وشط الحمروني بقابس.

*** المياه المعدنية الحارة والمعدنية**

تتميز الجهة بوجود عدّة عيون معدنية وحارة بها وهي غير مستغلة على الوجه الأمثل. تستعمل المياه الحارة للعلاج ونذكر من بين العيون : حمام الصغير، حمام الزرات وهو من النوع التقليدي ويستقطب عددا هاما من السكان. وقد استغلت بعض العيون الحارة في إنشاء عدة مسابح مياه معدنية في النزل بجزيرة جربة والمحطة الاستشفائية "جربة-الحمامات" وهي موجهة لمعالجة المعوقين من البلدان الأوروبية خاصة. أما المياه المعدنية : مياه آبار كوتين I،II،III فتستغلها معامل التعبئة جكتيس I وجكتيس II.
يعتبر قطاع المياه المعدنية هاما لأنه يتميز بعدة وظائف أهمها وظيفته الاقتصادية وذلك بتثمين المنبع باستعماله كماء معدني في قوارير أو باستغلال المياه الحارة في المحطات الاستشفائية أما اجتماعيا فهو يستقطب السكان و يمكن من تنويع المنتوجات السياحيـــة مع إدراج الجانب الصحي. وسيتدعم هذا القطاع بمشروع "مدنية استشفائية" فـــي الخبايات على بعد 12 كلم غرب بلدية الحامة ويمتد المشروع على مساحة 137 هكتارا وسيمكن من خلق تنمية مندمجة وديناميكية بالجهة.

4- البنـــى التحتيـــة

*** البنى التحتية للنقل**

-*شبكة الطرقات* تتكون شبكة الطرقات من 5326 كلم من الطرقات المرقمة منها 2775 كلم غير معبدة (قرابة 52 ٪).
تعتبر الطريق الوطنية رقم 1 أهم المحاور التي تربط بين تونس العاصمة وليبيا مرورا بقابس، مدنين، بن قردان، إلى جانب هذا المحور الهام نجد عدة، طرقات وطنية ترتبط بهذا المحور وتصل بين الجنوب والشمال وكذلك الوسط الشرقي والوسط الغربي والجنوب الغربي للبلاد.
تؤمن الطريق الوطنية رقم 15 و 16 الربط بين الساحل وقفصة ومنه الجزائر. أما مشروع الطريق السيارة المغاربية فسيمكن من مضاعفة ط و 1 والأخذ على عاتقها حركة المرور العابرة للجهة.
تبلغ نسبة المبادلات التجارية عن طريق البر 10.5 ٪ من مجموع المبادلات بالجهة. وتبلغ نسبة المبادلات بين مختلف المناطق العمرانية 47 ٪ من مجموع المبادلات، ولم يؤمن النقل الحديدي سوى 28 ٪ سنة 2000.

- المنشآت المينائيـــة

يوجد بالجهة ميناءين هامين وهما ميناء جرجيس وميناء قابس. كما يمكن احتساب ميناء الصخيرة الذي لا يبعد عن قابس سوى 40 كلم بما أنه من المنشآت المينائية بالجهة و يمكن أن يكون له انعكاس على اقتصاد الجهة. تلعب هذه الميناءات دورا فعالا في التنمية التجارية خاصّة وأنّ أغلب المبادلات التجارية تتم عن طريق البحر. ويحتل ميناء قابس المرتبة الرابعة على المستوى الوطني ويساهم ب 18 ٪ من حركة الملاحة التجارية على السواحل التونسية. أمّا ميناء جرجيس فنجد به مركز للنشاطات الاقتصادية و على المدى المتوسط سيقع تدعيم هذا المركز بتهيئة منطقة لوجستية قريبة من الميناء والمركز وذلك لدعم فرص الجهة في القدرة على المنافسة.

- المنشآت الجويـــة

يؤمن مطار جربة - جرجيس الوصول إلى الجهة عن طريق الجو و يوفر فرصة الوصول إلى تونس في أقل من ساعة إلا انه يؤمن خاصة الرحلات السياحية الخارجية و يبقى تأثيره محدودا ومرتبطا أشد الارتباط بالنشاط السياحي لجزيرة جربة. أما مطار قابس ، فيعتبر مقوما من مقومات تقدم الجهة والذي سيدعم الجهة في قدرتها على المنافسة إلى جانب مطار قابس وجربة، يعتبر المطار العسكري الموجود برمادة مكسبا للجهة والذي يمكن تطويره في إطار تدعيم النشاط الفلاحي بتطاوين.

- المنشآت الحديديـــة

يوجد خطان وهما رقم 5 الذي يربط الجهة بتونس والخط 21 الذي يربط الجهة بقفصة وتعتبر قابس نقطة نهاية الخطّين بالجهة ويوجد مشروع لمدّ هذه الشبكة إلى رأس جدير منذ 1981 إلا أنّه لم يقع إلى حد الآن. وقد تمت برمجة الجزء قابس مدنين في المخطط الحادي عشر والثاني عشر.

- حركة البضائع والمسافرين

وتعتبر المبادلات بين الجنوب الشرقي والجنوب الغربي الأهم من حيث عدد الأطنان وهذا راجع إلى نقل الفسفاط والمواد المنجمية أما حركة المسافرين فتعتبر محدودة إذ بلغ معدل عدد المسافرين في اليوم سنة 2000 182 مسافرا أي قرابة 1.35 ٪ من مجموع المسافرين والمقدرة بـــ 13557 مسافرا في اليوم.

- الطاقـــــة

إن بعد أماكن استخراج المحروقات عن مراكز الاستهلاك والتصدير أدى إلى ضرورة وضع أنبوب نفط Oléoduc تبلغ طاقة استيعابه السنوية 14 مليون طنا، ومحطتي ضخ بأقصى الجنوب ومركز تخزين بالصخيرة إلى جانب أنبوب نفط للمواد المكررة الممتد بين البرمة والمعمل بقابس.

*** شبكـة البنى التحتيـة**

- الكهـــرباء

تطوّرت نسبة الربط بشبكة الكهرباء من 90.4٪ سنة 1994 إلى 99.2 ٪ سنة 2004.

- الماء الصالح للشراب

يتم تزويد الجهة بالماء الصالح للشراب عن طريق خزانات الرقوبة وتجربة وقد بلغت نسبة الربط سنة 2004 في الوسط البلدي 94 ٪ وفي الوسط الريفي 58.6 ٪ وقد تطوّرت نسبة الرّبط بالماء الصالح للشراب في الوسط الريفي خلال العشرية المنقضية ب 25.7 ٪.

- التطهيـــر

تضم الجهة 7 محطات تطهير و وقد تم برمجة انجاز محطتان بكل من أجيم وبن قردان، مكنت هذه المنشآت من ربط 75000 مسكنا. إلا أن هذه المجهودات لتحسين نسبة الربط بشبكة التطهير ليست موزعة بصفة متجانسة على كامل تراب الجهة، إذ يبقى مستوى التطهير دون المأمول.

بلغت نسبة الربط 32٪ بالوسط البلدي في 2004 مقابل 78 ٪ على مستوى كامل الجمهورية .

- الاتصالات والانترنات

تطورت نسبة التزويد بالهاتف من 14.5 ٪ إلى 44.3 ٪ خلال العشرية الأخيرة. أما قطاع الانترنات فقد تميز هذا القطاع في هذه السنوات الأخيرة بعناية خاصة وذلك في إطار التطور الذي شهده قطاع الاتصالات. وقد تضاعف عدد المشتركين في ثلاث سنوات ليرتفع من 344 إلى 800.

5- التجهيزات الجماعية

* **المساكن** : بلغ عدد المساكن في 2004 قرابة 236610 مسكنا مع نسبة إشغال 3.8 شخصا بالمسكن الواحد مقابل 3.96 علـــى المستوى الوطني. يهيمن المنزل التقليدي على نوعية المساكن الموجودة إذ تبلغ نسبتـه 67 % مقابـــل 54.3 % على المستوى الوطني. أما المساكن الحديثة "فيلا" فتمثل 30.7 % .ونلاحظ أن نسبة الشقق تبقى ضعيفة. تبلغ نسبة المساكن المتوسطة الحجم (3 إلى 4 غرف) 58 % أما نسبة المساكن الصغيرة (1 و 2 غرف) فتعتبر مرتفعة وتصل إلى 30 %.

ترتفع نسبة المساكن الشاغرة بالمعتمديات الساحلية : جرجيس 15.4 %، جربة أجيم 19.8 %، أين تكثر المساكن الثانوية. وترتبط هذه الظاهرة بأهمية نسبة المهاجرين بالمدينة مثل غمراسن أين تكثر المساكن الشاغرة والراجعة في أغلبها إلى المهاجرين خارج الوطن. أما مستوى تجهيز المساكن بالوسط الحضري فيبقى دون المأمول خصوصا في ما يتعلق بقطاع التطهير.

* **التجهيزات التربويـــة**

يتميز قطاع التعليم الأساسي بنسبة تأطير مرضية، 20.8 تلميذا لكل معلم ويتجاوز عدد الذكور عدد الإناث في المرحلة الأولى من التعليم. إلا أن هذه الوضعية تنقلب في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. أمّا مستوى تجهيز المؤسسات التربوية، فيشكو عدة نقائص منها عدم وجود الماء، الكهرباء بعدة مدارس.

وهناك عدة مجهودات لبعث مؤسسات جديدة بالمناطق الريفية. أما التعليم الحر فإنه يشهد تطوّرا يوما بعد يوم، إذ تعد الجهة 8 معاهد تتركز بالبلديات الأكثر دينامكية.

* **تجهيزات التكويـن**

توفر مراكز التكوين الموجودة بالجهة قرابة 7923 مكانا منها 3711 من القطاع العام و 4495 يوفرها القطاع الخاص لسنة 2003-2004. أما الاختصاصات فهي محدودة وليست مرتبطة بما يوجد من أنشطة اقتصادية بالجهة إذ تغلب عليها مراكز تكوين في الصيانة وكل ما يهم التصرف المكتبي.

* **تجهيـــزات التعليـم العالـــي**

تعتبر قابس أهم مدينة جامعية بالجهة إذ تضم عدة مؤسسات جامعية في مختلف الاختصاصات.

* **التجهيزات الصحية**

توجد بالجهة ستة مستشفيات جهوية وعدة مصحات تتركز بالمدن الكبرى بالجهة وتتوزع كالآتي : 3 مصحات بقابس، واحدة بمدنين، مصحتين بحومة السوق و واحدة بجرجيس. أما المؤشرات الصحية فهي كالآتي : 1 طبيب لكل 1390 ساكنا، و1 سريرا لكل 645 ساكنا.

* **التجهيزات الثقافية والشبابيــة**

تتمتع أغلب المعتمديات بوجود عدة تجهيزات ثقافية نذكر منها المكتبات العمومية، دور الشباب، دور الثقافة.

* **التجهيزات الرياضيــة**

تضم الجهة ثلاث مركبات رياضية أهمها الموجود بقابس وهو ذو مستوى وطني يمتد على مساحة 17 هكتارا ويضم قاعة مغطاة تتسع إلى 4000 زائرا.

6- الشبكة العمرانية الجهويـــــة

تعتبر جهة الجنوب الشرقي من أكثر الجهات تحضرا إذ تبلغ نسبة التحضر بها 71 ٪ مقابل 64 ٪ على المستوى الوطني. وقد تطور العمران بصفة سريعة خصوصا على مستوى المدن الساحلية.

وقد مكّن ترتيب المدن حسب الوزن الديموغرافي من إبراز خمس مستويات :

- تعتبر المجموعة العمرانية لقابس أهم مدينة إذ تضم 116500 ساكنا ويمكن إعتبارها عاصمة الجهة بما أنها تفوق المدينة الثانية بكثير (71000 ساكنا- جرجيس قرابة 45500 ساكنا).
- أمّا المستوى الثاني فيضم مجموعة المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 71000 و 50000 ساكنا وهي : جرجيس، حومة السوق، مدنين، تطاوين، بن قردان وميدون. وتتميز هذه المجموعة بتنوع وظائفها.
- أما المستوى الثالث فيضم المدن التي بها بين 20000 و 35000 ساكنا مثل الحامة، أجيم وغنوش، أما المستوى الرابع فيضم مجموعة المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 5000 و 15000 ساكنا.
- وفي آخر الهرم نجد المدن الذي يبلغ عدد سكانها أقل من 5000 وهي رمادة، الذهيبة، بني خداش ومطماطة القديمة.

أما ترتيب المدن حسب مستوى التأطير بها فيمكن أن نقسمه إلى ثلاث مستويات تختلف في نوعية الوظائف ومدى إشعاعـــها :

- تعتبر قابس أهم مدينة من حيث مستوى التأطير إذ نجد بها أغلب التجهيزات الخدماتية والبنى التحتية الاقتصاديـــة : مركب جامعي ، مركب رياضي، ميناء تجاري، مناطق صناعية، منطقة سياحية مبرمجة...
- أما المستوى الثاني فيتكون من: مدنين وتطاوين وجربة وجرجيس، مدنين وتطاوين مركز ولاية ومركز إداري واجتماعي، جربة : قطب سياحي ذو مستوى عالمي وجرجيس قطب سياحي ثاني واقتصادي (ميناء تجاري، مركز نشاطات، منطقة لوجستية مبرمجة...).
- يتكون المستوى الثالث من المدن التالية : بن قردان، الحامة ومارث والمطوية. أمّا المدن التي تضم أقل من 10000 ساكنا فإن مستوى التجهيزات بها راجع أساسا لوضعها كبلديات.

أما بالنسبة لوظائف المدن فتختلف من مدينة إلى أخرى على المستوى الجهوي، رغم الطابع الصناعي الذي يطغى على الوظائف العمرانية بقابس بالتحديد، فإن الوظيفة المهيمنة هي الخدمات. أما قطاع البناء والأشغال العامة فهو مرتبط بتطور قطاع السياحة وبعث المشاريع المهيكلة بالجهة. تتجاوز نسبة التشغيل بهذا القطاع المعدل الوطني. على مستوى المدن،

7- التراث الثقافي والطبيعي والأثـــري

إنّ المحافظة على التراث بجميع أنواعه من أهم دعائم التنمية المستديمة.
يعتبر التراث الطبيعي نتاجا لمختلف العوامل الطبيعية بالجهة إذ نجد بها الكثبان الرملية، التضاريس المنحوتة في الجبال والظاهر، وجبال مطماطة. وتشكل هذه العناصر البيئة موروثا هاما يمكن اعتماده لخلق منتوج سياحي جديد يرتكز خاصة على السياحة الايكولوجية. إلى جانب المشاهد الطبيعية، نجد عدة مشاهد من صنع الإنسان لعل أهمها الواحات الساحلية التي تطلب ضرورة المحافظة عليها وحمايتها من أشكال التلوث والزحف العمراني. فواحة قابس الذي يرجع تاريخ ميلادها إلى العهد البونيقي تعاني اليوم من اكتساح العمران والبناءات الفوضوية.
كما تشهد جسور جبال مطماطة على بصمات الإنسان، إذ توجد بها مساكن محفورة في الجبال وتندمج مع خصوصيات المحيط الطبيعي للجهة. أما المشهد الطبيعي للجبال وللظاهر فيختلف عن المشاهد الأخرى. فهو عبارة عن جبال منحوتة لا توجد بها نباتات وكأننا في كوكب دون حياة. أما جزيرة جربة فهي تكوّن لوحدها وحدة طبيعية مختلفة على العناصر الأخرى، إذ يتجانس بها التراث الطبيعي والمعماري والاجتماعي ليخرجها في حلّة مميزة.

وللمحافظة على التراث الطبيعي بالجهة وقع تهيئة عدة محميات طبيعية غنية بتنوعها البيولوجي ونذكر منها : المنتزه الوطني بسيدي توي يمسح قرابة 6315 هكتارا و يغطي جبل سيدي توي والذي أعلى قمة به 172 م، واد الدكوك ويمتد على 307 هكتار وقد تمت تهيئته كمحمية طبيعية للمحافظة على عينة سليمة من المنظومة الصحراوية. أما بحيرة البيبان فتمسح قرابة 230 كلم2 وتعتبر ذات فائدة اقتصادية وذلك لازدهار نشاط الصيد البحري بها.
يشهد التراث الجيولوجي بالجهة على ذاكرة الأرض. وتحتوي الجهة على عدة مواقع، يرجع تاريخها إلى العصر الحجري الأخير. وتعتبر بصمات الدينصورات الموجودة بجهة تطاوين وجبال نكريف وسيدي توي خير شاهد على تلك العصور.
وقد وجدت عدة رسوم على حيطان المغارات بجل الانصافي لشخصيات وحيوانات مثل النعام والغزال والفيلة والبقر ووحيد القرن.
تتميز الجهة بخصوصياتها المعمارية والعمرانية وخير شاهد على ذلك مجموعة البناءات الموجودة بها والتي تتميز بجودة عالية من حيث شكلها المعمارية إذ تصل في بعض الأحيان إلى خمس طوابق، كما تندمج أشكال القصور مع خصوصيات محيطها الطبيعي من جبال.
ويستعمل في بناء هذا المنشآت مواد محلية من حجارة ورمل وخشب والنخيل أو شجر الزيتون.
ويعتبر الفينيقيون السكان الأصليون لبعض المناطق بالجهة أين أقاموا عدة ميناءات في جربة وقابس.
كما تتميز الجهة بقصورها المعروفة والمتنوعة.

8- المـــــحيط الحضـــري

يعتبـــــر مؤشر م^2 لكل ساكـــن مرضيا مقارنة بالمعدل الوطني 13.85 م^2 /ساكن لسنـــة 2005-2006. يبلغ هذا المؤشر 16.41 م^2/ ساكن بقابس سنة 2009 و 16.66 م^2/ ساكن بمدنين و 17.1 م^2/لساكن بتطاوين. تضم الجهة ثلاث منتزهات حضرية. في إطار البرنامج الوطني للتصرف في النفايات الصلبة (PRONAGDES 1999) تم تهيئة ثلاث مصبات مراقبة و 8 مراكز للتحويل. كما توجد 15 نقطة تجميع البلاستيك Ecolef موزعة على الولايات الثلاثة. تؤمن شبكة التطهير الموجودة تطهير المناطق السياحية والصناعية ومعالجة المياه. أما المناطق العمرانية ، ونظرا للامتداد النسيج

الضغوطات على الشريط الساحلي.
تتركز المناطق الحضرية والمواني البحرية والجوية والمناطق الصناعية والسياحية على الشريط الساحلي للجهة مما أدى إلى ظهور عدّة اختلالات على غرار تقلص مساحة الأراضي الفلاحية والتلوث البحري وتدهور المناطق الرطبة والواحات والثروات البحرية.

II- التشخيص الترابي و الإشكاليات والتوجهات العامـــة للتهيئـــة

1-التشخيص الترابي

❖ عدم التوازن لصالح الشريط الساحلي والمدن

انخفض معدل النموّ السكاني السنوي من 4.2 % إلى 0.98 خلال العشريات الثلاث الماضية. ، أمّا الوزن الديموغرافي للجهة فهو في انخفاض.

تتميّز الجهة بتمركز هام للسكان في المناطق البلدية. إذ بلغت نسبة التحضر بالجهة 71.1 % في 2004.

وتظهر المفارقات الديموغرافية بشكل كبير بين مختلف المجموعات الجغرافية : 88.3 % من مجموع السكان بالجهة تحتل 31.3 % من التراب الجهوي بالمناطق الممتدة بين الساحل والجبال و 11.7 % الباقية تتوزع على 61.1 % من تراب الجهة.

❖ جهة تختص بظاهرة الهجرة

تتميز الجهة بنسبة انجذاب ضعيفة، خصوصا مع إقليم تونس (3073- شخصا) والوسط الشرقي (1289- شخصا)، وبفائض مع جهة الجنوب الغربي (1152 مهاجرا) والوسط الغربي (426 مهاجرا).

أمّا في ما يخصّ الهجرة إلى الخارج، فإنّ نسبة المهاجرين من الجهة تقارب نسبة الوزن الديموغرافي للجهة على المستوى الوطني، مع مفارقات بين الجهات إذ تتميّز عدّة مناطق بهجرة خارجية هامّة منها :

- تعتبر الجهة الساحلية (جربة- جرجيس وبن قردان) أهم منطقة إذ هي الموطن الأصلي لــ 85 % من المهاجرين.
- تضم مدينة تطاوين ومدينة غمراسن 80 % من المهاجرين.
- يتوزّع عدد المهاجرين بين مختلف المناطق بصفة متوازنة إذ تتراوح النسبة بين 25 و 33 % بين قابس الحامّة ومارث.

وتعتبر الوضعية الديموغرافية لجهة الجنوب الشرقي هشّة وحساسة، إذ أنّه رغم انخفاض معدّل صافي الهجرة إلا أنّ عدد الوافدين لا يغطي إلاّ جزئيا عدد المغادرين.

ويشغل الوافدون على الجهة القطاع الصناعي بقابس، السياحة بجربة والأنشطة التجارية الموازية الحدودية ببن قردان.

تطوّر عدد السكان بـ 0.98 % سنويا بين 1994 و 2004. تتميّز جهة الجنوب الشرقي بنسبة خصوبة قدرت بـ 2.1 % ونسبة نموّ سنوي ب 1.03 %. في المستقبل، سيكون تحديد تطوير عدد السكان في جهة الجنوب الشرقي وتوزيعه على الولايات مرتبطا بتطوّر ادفاق الهجرة لان هذا العامل غير مستقر والتكهن به يبقى محدودا أكثر من النمو الديموغرافي الطبيعي للسكان.

❖ التحديات في الشغل

تبلغ نسبة السكان المشتغلين قرابة 7.95 % من مجموع السكان المشتغلين على المستوى الوطني مقابل وزن ديموغرافي قدّر بـ 9.27 %. تعتبر جهة الجنوب في وضعية غير ملائمة تتميّز بضعف وزن السكان النشطين المشتغلين (22.96 %) وأهمية نسبة التكفل لكل مشتغل (4.35 شخصا مقابل 3.73 شخصا على المستوى الوطني).

وتعدّ نسبة مشاركة المرأة في الحياة المهنية أقل من النسبة المسجلّة على الصعيد الوطني : تمثّل نسبة النساء الناشطات والمشتغلات 19 % من مجموع النشطين المشتغلين مقابل 26 % على المستوى الوطني. وتتميّز ولاية قابس بنسبة تقارب النسبة المسجلة على المستوى الوطني. أمّا نسبة البطالة في الجهة، فتعتبر من أقلّ النسب المسجّلة على المستوى الوطني وتبلغ قرابة 13 % مقابل 13.9 % على المستوى الوطني. ويبرز تطوّر هيكلة السكان النشطين توجّها نحو تحسين نسب السكان المشتغلين في القطاع الصناعي والخدماتي. وتعتبر نسبة التشغيل بولاية مدنين بقطبها السياحي جربة – جرجيس الأحسن مقارنة بتطاوين أين يبلغ وزن السكان النشيطين 18.2 % ونسبة التكفل 5.5 شخصا.

إلى موفى 2016، لن يكون لتطوّر الخصوبة تأثير مباشر على السكان النشيطين (في عمر الشغل) لانّ السكان الذين سيبلغون سن الاندماج، في سوق الشغل سيكونون قد ولدوا ، وهي الشريحة التي يتراوح عمرها بين 8 و 47 عاما في 2004. لذلك فإنّ نسبة النشاط عند الإناث سيرتفع بنسق سريع ليقارب النتائج الخاصة بالذكور. كذلك، فإنّ تأخير سنّ التقاعد إلى غاية (60 و 65 سنة) سيمكن من تواصل إيجاد مشتغلين في سن تتراوح بين 48 إلى 52 سنة 2004. نتيجة لذلك، فإنّ سنّ الدخول في الحياة المهنية سيتأخر وسيحفز الشباب لمواصلة دراستهم وتكوينهم إلى أقصى ما يمكن.

رغم أنّ المؤسسات الكيمائية تحتل المرتبة الثالثة في ما يتعلق بعدد مواطن الشغل 2779 موطنا أي قرابة 15.7 % من مجموع المشتغلين بالصناعة، فإنّ حصتهم نزلت إلى النصف مقارنة مع ما كانت عليه 1997. وتعتبر آفاق تطوير هذا القطاع ضعيفة رغم أنه من أقدم النشاطات بالجهة.

تنطبق حالة الكساد على صناعة مواد البناء والتي تحتل المرتبة الثانية بـ 3545 موطن شغل بعد الدينامكية الهامة الذي عاشها القطاع بين سنة 1985 و 1990. إلا أنّ أهمية وجود بعض المواد الأولية يمكن أن يساهم في تنشيط قطاع مواد البناء خصوصا بولاية تطاوين.

❖ توسّع عمراني يفتقد إلى التحكم وتدعيم الوزن العمراني الساحلي

يتميّز النسيج العمراني بجهة الجنوب الشرقي بتشتته، وبنسبة كثافة ضعيفة، وبعدّة مشاكل بيئية وخطر التعرض إلى الأخطار الطبيعية. إذ تعاني أغلب مدن الجنوب الشرقي من ضعف على مستوى الهيكلة والتنظيم المجالي. وتعتبر المراكز العمرانية مكتظة ويغلب عليها الأنشطة الهامشية والموازية. وتقتصر شبكة الطرقات المهيكلة في أغلب الأحيان على محاور مرورية فقط دون أن تستفيد منها الجهة، وتعيش عدّة ضواحي منحصرة ومكتنفة بسبب انعدام أو ضعف الرّوابط بينها وبين المراكز.

أمّا مشكلة عدم الملائمة بين تخصيص الأراضي والحاجيات لتنمية الأنشطة الاقتصادية فتبرز خاصّة في وجود منشآت صناعية على أراضي غير مهيئة للغرض، لذلك فإنّ التحكم في التحضر يوجب قطعا التنسيق المتواصل بين البرامج والمشاريع لمختلف المتدخلين لضمان التحكم العقاري في الأراضي الإستراتيجية والترابط المنطقي بين مواقع المنشآت وطرق تمويلها. في 2004، كانت الجهة تعد 22 بلدية مختلفة الحجم والديناميكية. على مستوى الوزن الديموغرافي، في قمة الهرم نجد المجموعة العمرانية بقابس 116500 ساكنا وتعتبر عاصمة الجهة.

❖ ضعف في إدماج عوامل القدرة على المنافسة

اعتمدت دراسة القدرة على المنافسة لجهة الجنوب الشرقي على إبراز العوامل التي تحفز المؤسسات للتركز بالجهة وخاصة المستوى الكيفي للبنى التحتية للنقل والاتصالات، عقارات المؤسسات، البحوث.

- *استغلال ضعيف للبنى التحتية الموجودة*

يبرز التشخيص أن الجهة تتمتع ببنى تحتية للنقل ناجعة ومتنوعة، وأنّ المطارات الموجودة بها والميناء التجاري بقابس وبجرجيس سيمكنها من الانفتاح على الأسواق الخارجية بعد تثمينها وتتميز الجهة بموقع مميّز بالنسبة لكامل تراب الجمهورية، إلاّ أنه ورغم هذه الوضعية الإستراتيجية توجد بعض المشاكل نذكر منها:

- الطريق الوطنية رقم 1، رسم وعرض وطريقة تهيئة المحور المهيكل لكامل الجهة، لم تعد تستجيب للحاجيات خصوصا في ظل ارتفاع نسق حركة المرور به. وهذه الوضعية يمكن أن تحلّ بانجاز الطريق السيارة، إلا أنه والى ذلك الوقت فإن حالة الطريق تبقى مشكلة قائمة الذات.
- باستثناء معتمدية تطاوين، فإنّ باقي ضواحيها تشكو من مستوى شبكة طرقاتها، إلا أن هذه المدينة تراهن اليوم على استغلال الموارد الباطنية بها وعلى تنمية الفلاحة وذلك ببعث مناطق سقوية لذلك وجب تحسين الشبكة البريّة والجويّة.
- وتخص هذه الملحوظة تطوير قطاع السياحة، إذ أن تطوير هذا القطاع يرتبط وجوبا بخلق روابط ناجعة بين مختلف المواقع السياحية.
- أماّ في ما يخصّ انفتاح الجهة على الأسواق الخارجية فإنّ كل من الميناء التجاري بقابس والميناء التجاري بجرجيس يؤمنان هذه الوظيفة ويمكن للمنائيين استيعاب ادفاق أكثر إلا أن عدم إمكانية قبول الحاويات الكبرى، نظرا لانّ تهيئة هذه المناءات لم تدمج هذا العنصر يعتبر معيقا نوعا ما لوظائف الميناء.

- *تدعيم الاندماج بين الجامعة و البحوث والمؤسسات*

يعتبر التعليم العالي بجهة الجنوب الشرقي من أهم المحاور لتطوير الموارد البشرية ولدعم قدرة الجهة على المنافسة، وضمان تنمية مستديمة لها. فهو مؤشر للحركيّة وعلى مستوى التطور في قطاع الخدمات العليا خاصة.

وتعتبر قابس قطبا جامعيا يدعم كل سنة وذلك بزيادة في عدد المؤسسات التعليمية من عام إلى آخر وتنوع في الاختصاصات وفي مسالك التكوين المختلفة.

إلا أنّه وجب تدعيم منشآت استقبال الطلبة كذلك ولدعم قدرة الجهة على المنافسة، وجب تنوع عروض التكوين الجامعي التكنولوجي من جهة، ووضع شبكة هياكل البحوث والاختراع من جهة أخرى.

- *سياحة متطورة و مندمجة*

تضمّ الجهة عدّة مميزات لتنمية السياحة الجبلية والصحراوية منها "مسالك الواحات والصحراء "ومسالك "ذاكرة الأرض" وتتميز هذه المسالك بثرواتها الايكولوجية والثقافية والعلمية ولها مكانة هامة على المستوى الجهوي والوطني وكذلك العالمي.

ويمكن للتعاون التونسي الليبي أن يتدعم في القطاع السياحي.

وقد تم اختيار موقع الخبايات لتنمية السياحة الاستشفائية، وتقع المحطة على بعد 12 كلم غرب بلدية الحامة، وقد تم انجاز عملية التنقيب.

يضـــمّ المشروع بنـــاء مدنية تمتد على 137 هكتارا، وتضم هذه المدينة محطـــة استشفائية (13.5 هكتارا) وحمامـــات (2.5 هكتارا) وتجهيزات سياحيـــة (15 هكتارا) ومنطقة سكنية تمتد على 10 هكتارا كما تمت برمجة ملعب للصولجـــان (10 هكتارا) ومناطق خضراء 17.5 هكتارا.

❖ **موارد هشة وحساسة**

يمكن استخراج ثلاث وحدات مختلفة :

-وحدة الأشجار المثمرة في المنطقة الجبلية بعد تهيئة أشغال حماية الأرض والتربة (CES) ،

-وحدة المنتوجات السنوية،

وحدة المراعي والتي تتكوّن من خمسة أجزاء.

أمّا مشكل التصحر فهو نتيجة :

- تلف الغطاء النباتي وتحرك التربة بمفعول الرياح نتيجة إشغال السهول الرملية بزراعة الحبوب،
- عدم توازن الكثبان الرملية (تراكمات وركود...) نتيجة الطرق الفلاحية المتبعة في الغابات القديمة للزياتين بجرجيس وبن قردان،
- الرعي الجائر على مستوى الأراضي الرملية.

توجد بالجهة 3 محطات لتحلية المياه بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ 6.5 م^3 في اليوم.

رغم جفاف المنطقة يعتبر الانجراف المائي من المشاكل التي تهدد التربة بالجهة، ونجد :

- مناطق ذات نسبة تأثر قليلة،
- مناطق ذات نسبة تأثر متوسطة : على طول الأودية وقريبة من سفوح الجبال،
- مناطق ذات نسبة تأثر مرتفعة : بني خداش، مطماطة، الجبل.

2- الإشكاليات العامـــة

-الإنســـان

قديمـــا، تميزت الجهة بأهمية نسبة النمو الديموغرافي نتيجة ارتفاع نسبة الخصوبة والولادات، أما في السنوات الأخيرة فقد أصبحت جهة الجنوب الشرقي تعيش تحولات ديموغرافية هامـــة.

تعـد جهة الجنوب الشرقـــي حسب إحصائيـــات سنـة 2004 قرابة المليون شخصا، لذلك يعتبر العنصر البشري من الثروات الهامة لتنمية الجهة. إن اتساع نسبة شريحة العمر القادرة على الشغل (61.5 %) وخاصة الشريحة العمرية بين 15-34 سنة و التي تمثل 44.3 % من مجموع سكان الجهة وهي التي ستواجه سوق الشغل والتكوين، تحتم وضع المجهودات لتوجيهها نحو تحسين الكفاءات ونحو بعث مواطن الشغل.

تعرف جهة الجنوب الشرقي بهجرة سكانها خصوصا نحو البلدان الأوروبية، وقد ساهمت هذه الظاهرة في الحد من جاذبية الجهة التي كانت تتمتع بها، وفي تهشيش بعض المناطق. وقد تعمق هذا المشكل في استقطاب السكان ومحافظة الجهة على جاذبيتها بهجرة الشباب من الذكور مما أدى إلى إفقار الجهة من إحدى مواردها المنتجة.

لذلك فإن مجهودات التنمية وجب أن تضع يدها على المناطق المنفرة للسكان وذلك بتدعيم تجهيزاتها الجماعية والاقتصادية و تحسين البنى التحتية وكذلك بتشجيع المستثمرين لاستغلال مميزات الجهة وبعث مشاريع بها.

يبرز توزع السكان تمركز سكان جهة الجنوب الشرقي بالشريط الساحلي الذي يستقطب 51.1 % من العدد الجملي وفي مراكز الولايات.

ويعتبر تمركز السكان بمدن الجهة الساحلية عنصرا هاما للتنمية في ميادين مختلفة : بنى تحتية، خدمات، نشاطات اقتصادية، أما تشتت السكان في المناطق الجبلية فيعتبر عنصرا من العناصر المعيقة للتنمية. لذلك فان توجهات التهيئة ستأخذ بعين الاعتبار الحجم والوزن البشري للمناطق المكونة للجهة.

- الفضـــــاء

يتميز التنظيم المجالي بالجهة بتناقض بين مناطق السهول والمناطق الجبلية. فقد تم تدعيم مناطق السهول بتهيئة البنى التحتية المهيكلة بتطور مدنها وذلك لمساعدتها على الاندماج في الاقتصاد الحديث. أما المناطق الجبلية فقد بقيت "مهمشة" بعض الشيء. وقد أدى تمركز الأنشطة الاقتصادية والتحضر الهام بالمناطق الساحلية (القطب الصناعي بقابس، السياحي بجربة) في خلق مشاكل للمحيط من أهمها الانجراف البحري، التلوث البحري والتوسع الغير محكم لمختلف التجمعات العمرانية.

وقد أدى التطور والتوسع الغير محكم للعمران إلى قرض الفضاءات الشبه عمرانية والمناطق الفلاحية خصوصا التي توجد حول التجمعات العمرانية الكبرى. لذلك ومن أجل تنظيم جيد للفضاء الجهوي وجب وضع خطة تنمية على المدى المتوسط والبعيد تعتمد على اقتناء مدخرات عقارية، وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية وتنظيم مندمج لمختلف القطاعات.

- الموقع الجغرافي

تتميز جهة الجنوب الشرقي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي : واجهة ساحلية ومنطقة حدودية، ممّا يضمن لها الانتماء الى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والى مجموعة المغرب العربي. لكن رغم وجود بنية تحتية هامة للنقل البري والبحري، فإن الجهة تعيش ديناميكية متوسطة. فميناء قابس موجه إلى نقل المواد الأولية للمركب الكيميائي. أما ميناء جرجيس والذي كان سيختص في تصدير المواد البيترولية التونسية والجزائرية والليبية، فقد تحول إلى ميناء صناعي ويوظف بأقل من إمكانياته بكثير.

أما مشروع تمديد الخط الحديدي إلى رأس جدير فلازال على ما هو عليه منذ 1981. وتعتبر الطريق الوطنية رقم 1 أهم محور يربط جهة الجنوب الشرقي بباقي الجهات ويعتبر المنفذ الوحيد للوصول إلى ليبيا وستتم مضاعفته بعد إكمال الطريق السيارة المغاربية.

- المـــــدن : محرك التنمية الجهوية

في إطار الانفتاح الاقتصادي التونسي على الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري للمدن أن تلعب دورا أساسيا وهاما كمراكز لاتخاذ القرار والابتكارات وللإنتاج وللتكوين. لذلك فان التدخل في المدن يصبح التدخل في قدرات الاقتصاد الجهوي والمحلي لفرض نفسه على المستوى الوطني والعالمي. وقد أصبحت المدينة اليوم إحدى أهم دعائم التنمية الاقتصادية وأهم الرهانات في التهيئة الترابية. إن تأهيل المدن يصبح عنصرا أساسا لتدعيم الاقتصاد الجهوي على القدرة على المنافسة. لذلك فإن من أهداف المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية وضع إطار متكامل لكل مدينة والذي يأخذ بعين الاعتبار مميزاتها وعوائقها.

ولوضع هذا الإطار المتكامل، فإن التدخل يكون على مستويات ثلاثة مختلفة ومتكاملة.

- المستوى الوطني العالمي (البلاد ككل، حوض البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد المغاربي).
- المستوى الجهوي.
- المستوى المحلي (المدن الكبرى).

ويتطلب كل مستوى وضع بعض القواعد لتأهيل المدن نذكر منها :

- الأخذ بعين الاعتبار المستوى الوطني والعالمي : إن تطور وسائل الاتصال والاتصالات وطاقة الإيواء والاستقبال وتجهيزات الترفيه والثقافة يصبح من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- أما على المستوى الجهوي، فإنه من الضروري تدعيم التكوين والنهوض بقطاع الخدمات ومجابهة عوائق المحيط.

- أما على المستوى المحلي وجب الأخذ بعين الاعتبار قابلية المدينة للتوسع، إيجاد علاقة ترابط سريعة، وظائف متناغمة... الخ.

- الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد من التربة لجهة الجنوب الشرقي هشة وحساسة لمختلف إشكال الاضطرابات.

أمّا الموارد من الطاقة فتعتبر من أهم مميزات الجهة. إلا أن البحث في ميدان استخدام الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية يبقى محدود ويتعرض لعديد الصعوبات.

أمّا الماء فيعتبر من أهم معوقات تنمية الجهة نظرا لندرته مقابل النسق التصاعدي للاحتياجات وخاصة الماء ذو نوعية جيدة.

تتميز الموائد العميقة بنسبة ملوحة هامة. أما الموائد السطحية فتستعمل خاصة في الميدان الفلاحي وتظهر بها علامات الاستغلال المرتفع. لذلك فإن تنمية الجهة أدى إلى استعمال المياه الغير تقليدية، إلا أن كلفة تحلية الماء تعتبر باهظة.

يعتبر الماء أهم عنصر للتنمية المستقبلية لجهة الجنوب الشرقي. لذلك فان إستراتيجية موارد الماء يمكن أن تعتمد على :

- التحكم في الطلبات،
- برامج اقتصاد في الماء خصوصا في استغلال الفلاحة السقوية،
- تعبئة الموراد المائية الغير تقليدية.

3- التوجهات العامة للتهيئة

تتركز التوجهات الأولى للتهيئة على تدعيم نمو المناطق الوسطى والجبلية وعلى مزيد إحكام الربط بين مختلف أنواع النقل وكذلك دعم الروابط بين الطرقات الهامة والميناءات وبعث منطقة لوجستية إلى جانب تدعيم ميدان البحوث في القطاعات الاقتصادية وستندمج هذه التوجهات العامة في تنظيم الهيكلة العمرانية للجهة و تهدف إلى :

- الارتقاء بمدينة قابس إلى مرتبة مدينة إستراتيجية، تمتلك معظم الخدمات ذات مستوى عال للمؤسسات القادرة على المنافسة والمندمجة في سلك الاقتصاد العالمي،
- تطوير القطب السياحي جربة-جرجيس اعتمادا على البنية التحتية الموجودة به وبالقطب الاقتصادي بجرجيس (ميناء، مركز الأنشطة، منطقة لوجستية مبرمجة) الذي يمكن أن يدعم انفتاح الجهة على بلدان البحر الأبيض المتوسط ،
- إيجاد علاقات تكامل بين مختلف مدن جزيرة جربة : حومة السوق كمركز رئيسي للجزيرة وذو صبغة خدماتية وصناعية، ميدون قاعدة عمرانية للأنشطة السياحية، ومركز خدمات للأنشطة الفلاحية وأجيم مركز ثانوي. إلا أنه لضمان نجاح حضوض هذا الزوج جربة-جرجيس في التنمية وجذب إعتماد خطط للتحكم في التنمية العمرانية ودعم البنى التحتية العمرانية للرّقي بوظائف المدن به،
- جعل مدنين مركز جهوي مفضل : نقطة إلتقاء أغلب الطرقات التي تعبر الجهة لذلك وجب النهوض بمستوى خدمات التأطير بها وتحسين جاذبيتها لاستقطاب المشاريع الجديدة خاصة في الميدان الصناعي والخدماتي،
- تنمية تطاوين اعتمادا على تحسين الروابط مع المنطقة الساحلية و الانفتاح على ليبيا وتثمين مواردها السياحية.

يعتبر عنصر الانفتاح على الخارج من أهم العوامل المؤثرة في مستقبل الجهة، خصوصا مع وجود بنية تحتية هامة ووجود ميناء، مطار وشبكة طرقات، وسكة حديدية.

إلا أنّ الجهة لم تتمكن من خلق حركية لاستغلال هذا العنصر على الوجه الأكمل. ويرتبط بروز نواة للتبادل العالمي بتنفيذ الاتفاقيات : الاندماج المغاربي، المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومختلف المشاريع الهامة للبلدان المجاورة والخاصة بخيارات تثمين المناطق الحدودية.

ويرتبط مستقبل الجهة بالوضع البيئي الذي يفرض نفسه على الأنشطة الصناعية والسياحية والتنقل والفلاحة وذلك عبر خلق معادلة اقتصادية وبيئية.

لذلك، فإنّ التنمية المستديمة تفرض التصرف المندمج في الأخطار الطبيعية وتحديد التدخلات في مجال التهيئة والتنمية الترابية.

انطلاقا من هذه الاعتبارات فإن أهم رهانات تنمية وتهيئة جهة الجنوب الشرقي تدور حول :

- تدعيم قدرة الجهة على المنافسة وذلك بتثمين وضعها وأنشطتها الاقتصادية والبنى التحتية، والخدمات العليا، لذلك وجب تدعيم الروابط الحدودية لتحقيق المبادلات والاندماج المغاربي وذلك بتطوير البنى التحتية للنقل والتطور المترابط لمختلف المناطق الحدودية.
- تنويع الأنشطة وتثمين موارد الجهة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار لمميزات التنمية المحلية، وفكّ عزلة بعض الجهات والاندماج الاقتصادي المحلي.
- تدعيم الوظائف العليا والتأثيرات الخارجية للإقليم : اقتصاد المعرفة والاستقطاب وتطوير الوسط الحضري.

III- استراتيجية التهيئة و التنمية

1-قواعد التهيئة والتنمية

تعتبر فرضيات التهيئة ترجمة للأهداف الإستراتيجية لتنمية الجهة الاقتصادية للجنوب الشرقي إلى مشروع تهيئة وتعتمد منهجية بناء الفرضيات على متغيرات يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مستقبل الجهة وأن تطوّر نظرة إستراتيجية ممكنة بالنظر إلى التوجهات.

اعتمدت الفرضيات الثلاث لتهيئة الجهة وتنميتها على نفس الرهانات انطلاقا من الغايات المراد تحقيقها في تهيئة التراب الوطني والجنوب الشرقي.

وتبرز الرهانات ما هو مهمّ على المستوى التراب الجهوي لبناء غد أفضل للجنوب الشرقي.

وقد استخلصت هذه الرهانات من نتائج التشخيص وإبراز الإشكاليات والتوجيهات الجسيمة والتوجهات الوطنية في ميدان التنمية والتهيئة. وهذه الرهانات هي :

- تنمية وتدعيم الجاذبية الاقتصادية للجهة،
- وضع الظروف المناسبة لتطوير المؤسسات،
- هيكلة التراب الجهوي ومساعدته على الاندماج الجهوي.
- خلق تنمية مستديمة.

وقد استوجبت مرحلة المرور من الرهانات إلى وضع فرضيات التهيئة والتنمية إبراز العوامل الداخلية والخارجية للتأثير.

وقد أدت الطريقة المتبعة لتحديد ترتيب عوامل التأثير إلى ترتيب العوامل على النحو التالي :

- السياسة العامة للتهيئة الترابية ،
  - التشجيع على تفعيل دور الجهة،
  - دعم المحيط الاقتصادي للمؤسسات،
  - وضع بنى تحتية عالمية ووطنية،
  - إستراتيجية التنمية.
- المشاريع الاقتصادية الكبرى،
  - تهيئة المواقع المبرمجة لاستقبال الأنشطة،
  - تنظيم ترابي،
  - استقطاب المستثمرين الأجانب.
- الانفتاح
  - أدفاق المبادلات التجارية العالمية،
  - استثمارات مباشرة من الخارج وشراكة وتشجيع،
  - جلب وإعادة توزيع الادفاق.
- أقطاب المجال
  - علاقات انفتاح/ أقطاب المجال،
  - تخصص/تكامل بين الأقطاب،

- تخصص وتوظيف دوائر الاستقطاب الخاصة،
- ترتيب واندماج الأقطاب.

- المشاريع الكبرى في البنى التحتية
  - روابط هامة،
  - تعدد الوسائل واللوجستيك،
  - تناغم في تنظيم الأقطاب،
  - فكّ الحصار والوصول إلى الموارد.

- الولاية الجهوية
  - تطوّر دور الجهة،
  - التعاون والتناسق بين السياسات القطاعية.

- بناء وحدة المغرب العربي
  - التناسق بين السياسات القطاعية،
  - تعاون حدودي،
  - التصرف المشترك في الموارد،
  - التصرف المشترك في المنظومات الحدودية.

تترجم الفرضيات تصورات مستقبلية وممكنة للجهة عبر الجمع بطريقة متناسقة للعوامل المؤثرة. وقد انبنى الفرضيات على التعريف بثوابت التهيئة، وهي عناصر تتكرر في كلّ فرضية، ثانيا بناء للتوجهات الأكثر تضاددا في التهيئة الترابية والتي تفرض إيجاد نموذجا للتوازن الجهوي ونموذجا للاستقطاب الموفر لتطوير الأقطاب القادرة على المنافسة.

في ما يخصّ ثوابت التهيئة :

- المحافظة على الموارد الطبيعية الحساسة بوضع إستراتيجية تصرف في اقتصاد الموارد المائية، الحدّ من خطر التصحر ووضع مشاريع التنمية المحلية المندمجة،
- النهوض بالتهيئة والمحيط الحضري بالتحكم في التوسع والاندماج المعماري والعمراني وتهيئة الفضاءات الخارجية للخصوصيات المناخية والتاريخية والثقافية للجهة لتدعيم جاذبيتها.

تنظيم وظائف الأقطاب الحضرية عبر الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات المسكن/الشغل، تنظيم قطاع النقل العمومي وتنمية المركزية.

2- النظرة الاستشرافية للتنمية

تمّ وضع ثلاث فرضيات وهي :

فرضية 1 : استقطاب موزع

تعتمد هذه الفرضية على نموذج آخر، يتمثل في وجود شبكة أقطاب، تلعب دور العنصر الواحد القادر على المنافسة، وتدمج الشبكة الأقطاب المتكاملة بين بعضها والتي تضع مع بعضها الوسائل والموارد والبرامج التي تمكن من تدعيم عناصر القدرة على المنافسة. يختص نموذج استقطاب موزّع بتطوير النموّ والتوزع مجالي للمدن المكونة للقطب (قابس، مدنين،

فرضية 2 : استقطاب متمركز

تترجم هذه الفرضية نموذج تنظيم ترتيبي ذو قطب واحد، وتتدعم وتعزّز مكانة قابس على المستوى الجهوي وذلك بتمركز أهم عوامل القدرة على المنافسة بها. لذلك تهيكل الجهة حول قطب واحد قادر على المنافسة. ويعتبر هذا النموذج إحدى الأجوبة الترابية للانفتاح العالمي ويختص بمنظومة نموّ وتوسع مجالي لأهم المدن. وتلعب الدولة في هذه الوضعية دور المنسق ومعدل لفوارق التنمية مع تدخلات مركزة خاصة على التجهيزات ودعم التنمية المحلية للمناطق الموجودة خارج منطقة تأثير القطب الجهوي.

فرضية 3 : تعدد المراكز

تعتمد هذه الفرضية على نموذج تنظيمي متعدد المراكز ويترجم توازنا في التنمية الجهوية وذلك بالتنسيق بين مختلف مستويات الخدمات العمومية، تنوع وظائف التنمية للأقطاب الجهوية وتثمين المميزات الخاصة بكل قطب. تهدف هذه الفرضية إلى خلق إرادة ترابط مجالية مما يؤدي إلى وضع شبكة متوازنة وتعميم عناصر القدرة على المنافسة.

وقد تمّ اختيار الفرضية الثالثة نظرا لكونها تعتمد على :

- التحكم في التنقل ،
- التنمية المندمجة بالمناطق الداخلية،
- توزيع متوازن لمواطن الشغل والخدمات،
- دعم الروابط بين المناطق الساحلية والمنطقة الداخلية،
- تأمين النفاذ إلى مناطق استغلال الموارد والثروات بالجهة.

أهمّ مقترحات الفرضية المعتمدة : تعدّد المراكز وتوزّعها

الرهانـــــات	الأهـــــداف	التوجهـــــات
تطوير وتدعيم الجاذبية الاقتصادية لجهة الجنوب الشرقي	1- جلب الادفاق العالمية للمبادلات	▪ تدعيم انفتاح الجهة على الخارج بـ : - تأهيل ميناءات ومطارات الجهة وربطها بالشبكة البرية للنقل (طرقات، حديدية). - تهيئة المواقع لتركيز الأنشطة اللوجستية المحاذية للتجهيزات الكبرى والمهيكلة للنقل : (ميناء، مطار، محطة حديدية). - إكمال الطريق السيارة المغاربية ومدّ الخطّ الحديدي إلى غاية الحدود الليبية. - إنجاز أجزاء الطريق الرابطة بين الجهة وشبكة الطرقات المغاربية (برج الخضراء الذي يرتبط ببرج مسعودة (الجزائر) وبن غرداهم (ليبيا).
	2- الرّبط بين مختلف نقاط المبادلات وأقطاب المجال	▪ الربط بين المناطق اللوجستية ونقاط المبادلات و أقطاب التنمية : - خلق مراكز للخدمات تقدم خدمات ذات مستوى عال (جرجيس، قابس ومدنين). - تدعيم وظائف المراكز العمرانية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار للحاجيات المرتبطة بتنمية الأنشطة اللوجستية (إطار الحياة، خدمات ثقافية، خدمات سياحية...). - تنمية التكوين في الميادين اللوجستية (تكوين أكاديمي مع أنشطة تطبيقية وبحوث).

الرهانـــــات	الأهـــــداف	التوجهـــــات
خلق الظروف الملائمة لتطوير المؤسسات	1- تلبية الحاجيات لتركيز المؤسسات	▪ تأمين عروض كافية ومتنوعة من المواقع لتلبية حاجيات الأنشطة الموجهة إلى التصدير: - تهيئة المنطقة الصناعية الغذائية بجرجيس. - توسيع المنطقة الصناعية بقابس لاستقبال المؤسسات المختصة في قطاع الإلكترونيك والالكتروميكانيك. - تأهيل وتوسيع المناطق الصناعية بمدنين لمواد البناء. - بعث منطقة أنشطة حرفية مختصة في الجلود والنسيج بتطاوين. - الاستعداد لإعادة تركز جديد لمختلف أنشطة الخدمات. - تهيئة منطقة أنشطة لتركيز خدمات موجهة إلى التصدير (استشارات، هندسة، مالية، محاسبة...) بجربة. - تنظيم والنهوض بقطاع الشغل عن بعد وذلك بانجاز وتجهيز مراكز متخصصة في مراكز الولايات.
	2- تدعيم شبكات النقل والطاقة للمواقع المخصصة لبعث مشاريع جديدة	▪ تأمين شبكة نقل ناجعة للمواقع : - خلق روابط هامة بين المواقع والمنطقة اللوجستية والمراكز العمرانية. - تغطية مناطق الأنشطة بشبكة النقل العام. ▪ اختيار أنواع الطاقة والتشجيع على الاقتصاد فيها. ▪ ربط مواقع الأنشطة الاقتصادية بشبكة الغاز الطبيعي. ▪ تعميم التنوير العمومي بالطاقة الشمسية.
	3- تثمين المستوى الأدنى من الهيكلة	▪ تنمية وتنويع الأنشطة الاقتصادية. - تهيئة المناطق السياحية المبرمجة في المخطط الحادي عشر. - تهيئة مسالك سياحية (مسلك الصحراء، مسلك القصور، مسلك الواحات). - تهيئة الأرصفة لاستقبال الرحلات البحرية بكل من قابس وجرجيس. ▪ تثمين المواد الأولية للجهة. - بعث وحدات صناعية جديدة على طول المحور (مدنين، تطاوين، الذهيبات). - وضع البنى التحتية للوصول إلى مواقع المواد الأولية. ▪ تنمية الإنتاجية الفلاحية بالجهة. - تهذيب المناطق السقوية الموجودة بكل من واحات قابس، الحامة، مارث... - بعث مناطق سقوية جديدة بالجنوب الغربي لولاية تطاوين. - تحويل مياه المتحجرة (eaux fossiles) إلى المناطق السقوية الجديدة. - ربط المناطق السقوية بشبكة النقل. - بعث مراكز عمرانية قريبة من المناطق السقوية الجديدة.

الرهانـــــات	الأهـــــداف	التوجهـــــات
هيكلة التراب الجهوي والعمل على اندماج الجهة	1- تنظيم الهيكلة العمرانية حول مثال متعدد المراكز	▪ وضع مثال متعدد المراكز. - قابس : قطب تنمية وربط مع التراب الوطني وتطاوين - مدنين: قطب تنمية وربط مع الساحل والمناطق الداخلية للجنوب الشرقي. - جربة جرجيس – بن قردان : قطب تنمية وترابط الجنوب الشرقي مع أنحاء العالم.
	2- تدعيم المستوى الوسط للهيكلة : يتركب كل قطب ثانوي على الأقل من : تجهيزات إدارية، مؤسسات تعليم ثانوي، مستشفى محلي، سوق ومركز تجاري، فرع مصرفي، شركة تأمين، منطقة أنشطة اقتصادية، مناطق حرفية، وحدة إرشاد فلاحي وبيطري، محطة نقل عمومي، تجهيزات رياضية وثقافية، خدمات استشارية، خدمات إرشاد وإيواء وتنشيط سياحي، وحدات تخزين وتحويل الإنتاج الفلاحي	▪ تدعيم الأقطاب الثانوية : - على مستوى ولاية قابس : الحامة، مطماطة، مارث . - على مستوى ولاية تطاوين غمراسن وبير لحمر ورمادة. - على مستوى ولاية مدنين ، سيدي مخلوف، بني خداش. - تعزيز الروابط مع كافة الأقطاب الجهوية للتنمية : - تحسين شبكة الطرقات. - تنظيم النقل العمومي. - تنظيم مستوى الخدمات حسب الأهمية ودائرة التأثير. ▪ بعث أقطاب ثانوية جديدة لتأمين وظيفة تأطير المناطق الريفية وتدعيم المناطق الحدودية : - على مستوى ولاية تطاوين : سمار والذهيبات : تصبح بلديات وتعزيز وظائفها. - على مستوى ولاية مدنين : سيدي مخلوف. - على مستوى ولاية قابس : منزل حبيب والنور.
	3- تنمية المستوى الأدنى الهيكلة : يتركب كل قطب محلي من : تعليم أساسي، مركز صحة عمومية، محلات تجارية، مركز خدمات فلاحية، منطقة حرفية وصناعات تقليدية، موقف وسائل النقل العمومي، مركز توجيه وتنشيط سياحي	▪ تعزيز تركيز السكان في المناطق الريفية وذلك بتدعيم وبعث مراكز ريفية : - على مستوى ولاية تطاوين : بريقة، كنبوت، نكريف ، مغني و رمادة. - على مستوى ولاية مدنين : قص ر الجديد، بوغرارة، الجرف، الغريرة. - على مستوى ولاية قابس : كتانة، لمايا.
وضع تنمية مستديمة	1- حماية وتثمين الموارد الطبيعية ومميزات الجهة	- الحدّ من خطر التصحر. - تثمين الموارد من الماء والتربة في قطاع الفلاحة. - تدعيم حماية الشريط الساحلي والحدّ من خطر التلوث.
	2- تحسين المحيط العمراني	- تعميم التطهير ومعالجة المياه المستعملة. - النهوض بالجمالية العمرانية والعناية بالفضاءات الخارجية. - تدعيم طرق جمع التصرف وتثمين النفايات.
	3- تحسين نوعية الحياة للسكان	- تحسين ظروف العيش. - تسهيل الخدمات.

3- المحاور الإستراتيجية

تحدد المحاور المركزية أولويات التدخل في مجال التهيئة والتنمية الاقتصادية لجهة الجنوب الشرقي وتمثل المحاور الإستراتيجية مؤثرات تنفيذية لمجابهة رهانات التهيئة الجهوية وتندرج ضمن إطار التوجهات المحددة على المستوى الوطني. كما أنها تترجم النظرة الإستراتيجية لمستقبل الجهة على النحو التالي :

- تدعيم الجاذبية الاقتصادية للجهة : مركز هذا المحور على تطور قدرة الجهة على جذب ادفاق المبادلات العالمية اعتمادا على أقطاب تبادل يتم تركيزها حول الموانى والمطارات وربط نقاط التبادل والأقطاب التنموية التي تستوجب الهيكلة.
- خلق الظروف الملائمة لتطوير المؤسسات : يترجم هذا المحور بخلق مواقع تمركز ومطابقتها للمواصفات العالمية خاصة في ما يتعلق بالتهيئة والربط والنفاذ.
- هيكلة التراب الجهوي : وذلك عبر توزيع متوازن للأقطاب وتدعيم المستوى المتوسط للهيكلة العمرانية إلى جانب تنمية مستواها الأدنى ببعث مراكز توطين جديدة.
- دعم التنمية المستديمة : يتمفصل هذا المحور حول حماية وتثمين الموارد والإمكانيات الكامنة الطبيعية والمحلية وتحسين المحيط الحضري ونوعية الحياة إلى جانب ضرورة ملائمة الأنشطة الاقتصادية والاستغلال البشري للمجال والتغيرات المناخية.

سيرتفع عدد سكان الوسط الحضري بالجنوب الشرقي إلى حدود 764680 ساكن في أفق 2021 وهو ما يوافق معدل نموّ سنوي في حدود 0.93 % وستبقى قابس المدينة الوحيدة التي تعدّ أكثر من 100.000 ساكن.

سيرتفع عدد سكان الوسط الريفي بالجنوب الشرقي إلى حدود 31198 ساكنا في أفق 2021 مسجلا بذلك معدل نسبة نموّ سنوي تساوي 0.95 %.

و من المنتظر أن ترتفع نسبة التحضّر إلى 71 % وذلك بدون اعتبار إمكانية إحداث بلديات جديدة.

على هذا الأساس سيصل عدد السكان المشتغلين إلى 300.000 في أفق 2021، زيادة تقارب 91000 ناشطا سيتم تشغيلهم بين 2004 و 2021.

4- المثال التوجهي للتهيئة الترابية

الخـــطوط العريضــة

تنحدر الخطوط العريضة للتهيئة الترابية من المحاور التي تم تحديدها سلفا وتمثل ترجمة تنفيذية لإستراتيجية التهيئة والتنمية الاقتصادية، التي تم بناؤها انطلاقا من التشخيص والرهانات الخصوصية للجهة.

تتمثل الخطوط العريضة فـــي :

- *الخط الأول : الهيكلة العمرانية والأقطاب*
  - تطوير تنظيم متعدد الأقطاب،
  - تدعيم المستوى المتوسط للهيكلة الحضرية،
  - تنمية المستوى الأسفل للهيكلة الحضرية.

- *الخط الثاني : البنية التحتية واللوجستيــة*
  - تدعيم ربط أقطاب المبادلات بالطريق السيارة والسكة الحديدية،

- تنمية وتنظيم العرض اللوجستي المتصل بالتجهيزات الكبرى للنقل،
- تدعيم وتنمية الروابط الحدودية الطريقية والحديدية،
- تدعيم الربط بين جهة الجنوب الشرقي والحوض المنجمي للجنوب الغربي،
- ضمان تواصل شبكة الطرقات بين الظاهر ونفزاوة.

- *الخط الثالث : النسيج الاقتصادي والتجديد*
  - ضمان تهذيب وتوسعة المناطق الصناعية،
  - استكمال شبكة الأقطاب التكنولوجية المختصة،
  - تنمية وتنويع الأنشطة السياحية،
  - تنمية أنشطة الترفيه والرحلات البحرية،
  - تطوير السياحة البيئية والثقافية،
  - تثمين مدخرات المواد الأولية ،
  - تحسين مردودية القطاع الفلاحي.

- *الخط الرابع : المحيط والموارد الطبيعية*
  - حماية وتثمين المناطق الساحلية،
  - دعم التنمية المندمجة بالمناطق الجبلية،
  - مقاومة التصحر وتحسين المراعي بمناطق العرق والواعرة،
  - تحسين النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة،
  - الربط بين التهيئة الترابية وإمكانيات توظيف الطاقات المتجددة،
  - ضمان إزالة التلوّث بالمواقع الصناعية،
  - تثمين المحيط الحضري.

- *الخط الخامس : التشغيل والتكوين*
  - توظيف الدراسات العليا،
  - تدعيم كفاءة المهنية للمتخرجين.

وتمّ تحديد المشاريع والتدخلات الخاصة بكلّ خط عريض بالمخطط البرنامج التالي.

مـــخطط برنامج

يضمّ مخطط البرنامج مجموعة من التدخلات والإجراءات مع تحديد مختلف المتدخلين والفاعلين، والوسائل المالية وتسلسل انجازها : المدى القريب، المتوسط و البعيد.
يعرض المخطط لكل تدخل الهدف من وراء برمجته، منطقة التدخل وجدول انجازه والمتدخلين.
تمتد آفاق المثال التوجيهي إلى 2021 وتتوزع إلى المخطط الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر.
إنّ المشاريع والعمليات التي تم تحديدها لا تعوّض مشاريع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعتبر حدّا أدنى للتدخل في مجال التهيئة بغية تحقيق أهداف المنافسة والتنمية المستديمة.

الإجراءات المصاحبة

يتطلّب تنفيذ المثال التوجيهي لتهيئة الجنوب الشرقي تنسيقا محكما بين مختلف المتدخلين في التنمية الجهوية، اعتبارا لمشمولاتهم ولمساهماتهم في التهيئة الترابية.
كما أنّ تطوير إدارة التهيئة الترابية على مستوى جهة الجنوب الشرقي تتطلب اتخاذ إجراءات مساعدة كدعم الشراكة بين البلديات وتطوير التعاون الدولي اللامركزي.

تطوير إدارة التهيئة الترابية

تتعلق هذه المسألة بتركيز هياكل آليات إدارة إستراتيجية على مستوى الجهة تتولى :
- وضع نظم بهدف وضع خطة إستراتيجية اعتمادا على تطوير تمشيات استشرافية تمكن من توقع التغيرات،
- تطوير إستراتيجية تسويق موجهة نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. تعتمد على قدرة العوامل العقارية والتشجيعات المالية إلى جانب نوعية المحيط الحضري،
- وضع شبكات تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بالتهيئة والتنمية الجهوية.

تطوير التعاون بين البلديات

من الضروري تطوير وتنظيم نظرة مستقبلية موحدة على مستوى الأقطاب التنموية الثلاثة المضمنة بالمثال التوجيهي لتهيئة الجنوب الشرقي وتتطلب هذه المسألة العمل على توافق بين الهياكل والمشمولات :
- إحداث هياكل تنسيق وتنفيذ المشاريع البلدية المشتركة في مجالات التخطيط الحضري والبنية التحتية والمرافق الجماعية ،
- إيجاد الصيغ القانونية المحدثة لهذه الهياكل والمحددة لمشمولاتها.

تطوير التعاون الدولي اللامركزي

يعتبر التعاون الدولي اللامركزية من أهم روافد دعم التنمية للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا العمل ويجب على الجهة تشجيع الجماعات العمومية والجمعيات على المشاركة في العروض المتعلقة بهذا النوع من المشاريع وربط علاقات مع الشركاء الأجانب وتثمين مصداقيتها لدى المشرفين على برامج التعاون إلى جانب الاطلاع الجيد على محتوى برامج التمويل المتوفرة وشروط التمويل.

❖ طريقة تنفيذ المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للجنوب الشرقي

يعتبر التشخيص المتعلق بتنفيذ المثال التوجيهي أحد مصادر توصيات المخطط الحادي عشر المتعلقة بتطوير العلاقة بين التخطيط الترابي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.
وتتعلق هذه التوصيات بالعناصر التاليـــــة :

- **إحداث هيكل مكلف بالتنسيق** : من الضروري إحداث هيكل لا محوري يرجع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ويعنى بقيادة المثال التوجيهي بالتعاون مع السادة الولاة، وإحداث جماعة عمومية على مستوى تراب

- **إحداث لجان المتابعة** : تساعد هذه اللجان لجنة القيادة على متابعة الأهداف التنفيذية وتتركب من ممثلي المؤسسات المتدخلة. يعهد إلى هذه اللجان بمتابعة الانجاز المادي والمالي للعمليات المنطلقة وبإعداد تقارير دورية حول تقدم الأشغال وإعلام لجنة القيادة بالاخلالات الطارئة.

- **التعاقد** : تتجه الدولة نحو التنفيذ التعاقدي للمخطط وتفضيل الشراكة في انجاز مشاريع مخطط التنمية.

تعوّض عقود البرامج بين الدولة والجهة لانجاز مشاريع المثال التوجيهي المخطط البرنامج وتحدد انطلاقا من الأهداف التنفيذية المشاريع التي يقع الاتفاق بين الطرفين على انجازها خلال الفترة المحددة ويحتوى العقد علـــى :

- العقد،
- تذكير بالمحاور الإستراتيجية،
- المشاريع حسب الأهداف الإستراتيجية،
- مذكرة تفصيلية وخاصة بكل عملية أو مشروع تحتوي :
  - الأهداف التنفيذية،
  - وصف للعمليات،
  - المتدخلين وأدوارهم،
  - التمويل،
  - آجال التنفيذ،
- المؤشرات المتابعة،
- تقييم العقد،
- تدابير التنفيذ والمتابعة والتقييم،
- ملاحــق.